ISSN: 2706-6495

دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان

The role of none-Governmental Organizations in Protecting Human Rights

إعداد الباحث/ معتز خالد عبد الله العيسى

ماجستير القانون العام، كلية القانون، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: LawyerMoatez@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية تحديداً العاملة داخل إطار قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تحديد الأنشطة المتنوعة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية وصور إسهاماتها في حماية حقوق الإنسان، معرفة فاعلية وأثر أنشطة المنظمات غير الحكومية، وما أسهمت به في تعزيز ومتانة قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، معرفة أبرز اللاعبين داخل إطار المنظمات غير الحكومية والنظر إلى جهودهم الجبارة وإبراز جهودهم في حماية حقوق الإنسان.

وهذا أعتمد البحث على المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي. وتوصل البحث إلى عدة نتائج من أبرزها: لا يمكن توحيد الكيان القانوني الخاص بالمنظمات غير الحكومية، كونها تأسست تحت مظلة القانون الداخلي للدول حيث تختلف التشريعات الوطنية بطبيعة الحال من بلد إلى آخر، تركز المنظمات غير الحكومية في المملكة العربية السعودية على دور حماية الأفراد وتلبية احتياجاتهم عبر جمعيات ومؤسسات خيرية، و لا تلعب دور فعال في التأثير على آراء الجهات الحكومية، كما أنه لا يوجد منظمات خيرية محلية معتمدة على مبدأ التمويل الذاتي وغالبيتها يعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، ويصعب القول أن هذه المنظمات غير الحكومية مستقلة بشكل تام عن الحكومة، ويصعب التفرقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المملكة العربية السعودية وذلك لعدم وجود لفظ صريح يفصل بين المنظمتين، على عكس المنظمات غير الحكومية حيث يربط بهم لفظ (منظمة غير حكومية / NGO – non governmental organization)

الكلمات المفتاحية: المنظمات، المنظمات غير حكومية، حقوق الإنسان

ISSN: 2706-6495

The role of none-Governmental Organizations in Protecting Human Rights

Abstract

This research aims to explain the role played by international organizations and non-governmental organizations specifically operating within the framework of human rights law and international humanitarian law, to identify the various activities carried out by international organizations and non-governmental organizations and the images of their contributions to the protection of human rights, to know the effectiveness and impact of the activities of international organizations and non-governmental organizations Government, and what it has contributed to the promotion and strength of human rights law and international humanitarian law, knowing the most prominent players within the framework of international organizations and non-governmental organizations and looking at their tremendous efforts and highlighting their efforts in protecting human rights.

This research relied on the analytical approach and the descriptive approach. The research reached several results, most notably: the legal entity of NGOs cannot be unified, as it was established under the umbrella of the internal law of countries, where national legislation naturally differs from one country to another, NGOs in the Kingdom of Saudi Arabia focus on the role of protecting individuals and meeting their needs Through charitable associations and institutions, and do not play an effective role in influencing the opinions of government agencies, just as there are no local charitable organizations based on the principle of self-financing and most of them depend largely on government funding, and it is difficult to say that these non-governmental organizations are completely independent from the government, It is difficult to distinguish between governmental and non-governmental organizations in the Kingdom of Saudi Arabia, due to the absence of an explicit term that separates the two organizations, unlike international non-governmental organizations, where the term (NGO - non-governmental organization) is linked to them.

Keywords: Organizations, governmental organizations, non-governmental organizations, human rights.

1. المقدمة:

تعتبر حقوق الإنسان من أبرز الحقوق وأكثرها أهمية كونها تعد ركيزة أساسية لإحتياجات البشرية العامة والخاصة وبالرغم من ذلك لم تكن في حسبان الدول بمستوى الأهمية التي هي عليه الآن في زمننا الحالي، حيث كانت توجهات الدول سابقاً بما فيها "المملكة العربية السعودية" مقتصرة بشكل عام على قوة أمنها القومي والإقليمي وعلى السعي خلف مصالحها العامة، وحقوق الإنسان لم تكن من ركائز الدول حينها، ولكن شهدت حقوق الإنسان تطور عالمي على مر العصور، حيث تجمعت جهود الدول لتطوير حقوق الإنسان وذلك لأهمية الدور الإنساني وأهمية رضا الشعوب الذي يولد الانتماء والإخلاص في العمل والعديد من الفوائد المباشرة وغير المباشرة.

بادرت المنظمات الغير حكومية في إحياء حقوق الإنسان والحفاظ عليها، حيث بذلت العديد من الجهود وتخطت الكثير من العوائق التي عززت قدرة الدول على القيام بمهامها وأدائها، وتلبية تطلعات مجتمعاتها تحديداً التطلعات ذات البعد الإنساني، كما سارعت المنظمات غير الحكومية بمشاركة الدول في تبني وإدارة القضايا ووضع أساسيات وأجندات خاصة بهذه الدول في حقوق الإنسان، و تعد هذه المنظمات ركيزة من ركائز حماية حقوق الإنسان في الإطار الدولي؛ نظيراً للآليات والإمكانيات المتعددة التي تمتلكها ومبادراتها بإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق مصالح الأفراد والدفاع عنهم من خلال تنفيذ القوانين الدولية والمحلية ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما أن هذه المنظمات الغير حكومية تشكل إحدى أهم خطوط الدفاع التي تساهم في تحقيق العدالة لأفراد المجتمعات.

إن هذا الدور الكبير الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية مكّنها من الحصول على الإحترام الدولي البارز والدعم الشعبي، وحيث أن المجتمع الدولي أقر بدورها ضمن أحكام إتفاقية جنيف لعام (1949) والمادة (71) وكذلك من ميثاق الأمم المتحدة لعام (1945) وغيرها العديد من الاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات الأخرى، ولا تكاد توجد أخبار عن كارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان في نطاق جغرافي معين. سيتم من خلال هذه البحث إلقاء الضوء على أهمية حقوق الإنسان وأهم تلك المنظمات الغير حكومية؛ وتوضيح مدى فاعلية جهودها في حماية حقوق الإنسان على النحو الدولي والمحلي.

1.1. مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة هذا البحث حول بيان أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان وجهودها في السعي خلف تطبيق مواد وأنظمة حقوق الإنسان، لبيان مدى تأثير حصيلة جهود المنظمات غير الحكومية على الإطار الدولي والمحلي على أوجه كثيرة منها: حماية حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار الدولي وحماية حريات الإنسان الأساسية، وتحديد الصعوبات والعوائق التي تعرقل سير عمل تلك المنظمات غير الحكومية في تطبيق قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

2.1. أهداف البحث:

1. بيان الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية تحديداً العاملة داخل إطار قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
2. تحديد الأنشطة المتنوعة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية وصور أسهاماتها في حماية حقوق الإنسان.

3. معرفة فاعلية وأثر أنشطة المنظمات غير الحكومية، وما أسهمت به في تعزيز ومتانة قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
4. معرفة أبرز اللاعبين داخل إطار المنظمات غير الحكومية والنظر إلى جهودهم الجبارة وإبراز جهودهم في حماية حقوق الإنسان.

3.1. أهمية البحث

تأسيساً على تنامي الاهتمام وتركيز العالم أجمع بقواعد قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ وما شهده التاريخ من توقيع أغلب الدول على اتفاقيات جنيف والبروتوكولات التابعة لها وغيرها من المعاهدات الأخرى، والتي أسهمت بشكل مباشر في زيادة اهتمام الدول بحماية واحترام حقوق الإنسان، ولاسيما المنظمات غير الحكومية كونها من أكبر المؤثرين على الرأي العام، ولكثرة عددها وتركيزها غير الربحي في حماية حقوق الإنسان، سيتم توضيح الدور الجوهري الذي تلعبه هذه المنظمات على الصعيد الدولي وعلى الصعيد المحلي، ومن هذا المنطلق تم تحديد أهمية هذه الدراسة من خلال النظر وتسليط الضوء على مدى تأثير هذه المنظمات في حماية حقوق الإنسان و مراقبة وتأثير الدول على هذه المنظمات والتعقيب عليها وأدائها.

4.1. تساؤلات البحث

- ما مدى فاعلية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان؟
- ماهي أبرز المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان؟
- ما مقدار الصعوبات التي تواجهها تلك المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان؟
- كيف يتم تمويل المنظمات غير الحكومية؟

5.1. منهجية البحث:

سوف يعتمد هذا البحث على المنهجين التاليين:

1. المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل الدور والأنشطة التي تلعبها مختلف المنظمات غير الحكومية في تطبيق أحكام نظام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
2. المنهج الوصفي: وذلك من خلال وصف هذه المنظمات غير الحكومية ومعرفة علاقاتها بالمجتمعات وخصائصها الدولية والمحلية.

2. مفهوم حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية:

تمهيد:

تعد حقوق الإنسان من أهم الأساسيات والركائز التي يتوجب على البشر الحصول عليها، لكونها تحمي الضرر الذي قد يعول على البشر نتيجة تخلف تلك الحقوق بأرض الواقع، كانت العديد من الحروب والجرائم القائمة سابقاً تحدث ولم تكن توجد أسسٌ واضحة تمنعها، ولكن مع تقدم الأزمان وتقدم الحضارات وحصول العديد من الحروب، تبين للعديد أهمية وجود حقوق الإنسان، ويتبين لنا ذلك بعام 1948 م حيث شهد هذا العام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وعليه تجسدت الكثير من الجهات التي ركيزة اهتمامها هو الدافع الإنساني مثل محكمة العدل الدولية، حيث هذه المحكمة قامت بوصف القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني تحديداً القواعد المطبقة في النزاعات المسلحة وصرحت "بأنه لا يمكن التعدي عليها" وشرحت تلك القواعد مما يوضح أنها قواعد قطعية (محكمة العدل، 1999م، ص257).

وتلك الهجمات والتعديات والحروب المسلحة التي نشأت أصبحت محل اهتمام ودراسة للعديد من الدول والتي أبحرت بهذا الشأن وتم تجسيد العديد من النظريات مثل نظرية الردع ونظرية الأعمال الوقائية وغيرها من النظريات، ولا سيما أن هذه النظريات المستحدثة تشكل تأثيرًا كبيرًا على مجريات الأمور بالإطار الدولي وتحديداً في بيان أهمية تلك الأمور المحظورة، وكيفية ردعها والوقاية منها، مثل تلك الهجمات المسلحة بشكل عام والهجمات الإرهابية بشكل خاص (بشير، 1974، ص10-12).

ومن الجدير توجيه الضوء إلى معاهدة لاهاي لعام 1907 حيث ذكرت المعاهدة بالمادة (41) أن الأفراد الذين انتهكوا وقف إطلاق النار يمكن أن يعاقبوا على هذا الفعل، ولكن حين النظر إلى متن المادة نلاحظ استخدام ألفاظ غير آمرة "ممكن أن يعاقبوا على هذا الفعل" يتضح لنا أن هذه المعاهدة غير آمرة لا من قريب ولا من بعيد وأيضاً يمكن الملاحظة أنها لم تحدد عقوبة أو غرامة معينة، مما يجعل أثر هذه المعاهدة محل نظر، ولكنها أسهمت وإن كان بطريقة غير مباشرة بإلقاء الضوء على بعض الأساسيات الإنسانية ومنها كرامة وحرمة روح الإنسان (لاهاي، 1907).

وتطورت تلك الاتفاقيات عبر الأعوام على سبيل المثال، معاهدات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الأول لعام 1977 الملحق بها الذي ينص على الحاجة بالتزام الدول وتنفيذ بنودها في كل الأحوال لا سيما وأن هذا البروتوكول نص على وجوب الدول الأطراف و أطراف النزاع باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتنفيذ التزاماتها طبقاً على ما نصت به معاهدات جنيف والبروتوكول "دون تأخير" كما نوهت وجوب تلك الدول بإعطاء الأوامر والتعليمات لضمان التنفيذ اللازم والإشراف على تنفيذ المنصوص بهما، ومن المعلوم أن هذا يعد من أبرز الركائز التي إرتكز عليها قانون حقوق الإنسان (فوزي، د.ت، ص12-14).

1.2. علاقة حقوق الإنسان بالقوانين الأخرى وتعريفها ومفهوم حمايتها الدولية وخصائصها

تعد حقوق الإنسان من أهم الأساسيات التي يجب أن يحصل عليها جميع أفراد المجتمع؛ لمجرد كونهم من البشر ولا يجب على أي دولة أن تسلب تلك الحقوق من الأفراد أو الجماعات حيث أنها حقوق للجميع بغض النظر عن حالتهم الإجتماعية أو جنسيتهم أو لونهم أو أصلهم الوطني والعرقي، أو أي عامل تمييز آخر؛ حيث أنها تشمل حقوق مثل حق الحياة الكريمة وحق الغذاء والتعليم والصحة والحرية والعمل والحماية الأمنية ونحوها.

كما ان أنظمة المملكة العربية السعودية توجب على كافة الأجهزة إنصاف البشر أياً كان جنسه أو جنسيته أو عرقه أو ديانته، لاسيما وأن دستور المملكة العربية السعودية بني على أربع قواعد أساسية وهي: القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس. (رجب، القانون الدستوري).

1.1.2. علاقة حقوق الإنسان بالقوانين الأخرى:

لحقوق الإنسان علاقة بالعديد من القوانين الأخرى، وعليه سيتم تعريف أوجه العلاقة على سبيل المثال لا الحصر كالتالي:

أ. تتضح علاقة قانون حقوق الإنسان بالقانون الإداري والذي يمكن تعريفه بـــ "مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم نشاط الإدارة والسلطة التنفيذية أثناء تأدية وظائفها الإدارية، مثل تنظيم كيفية إدارتها للمرافق العامة واستغلالها للأموال العامة، وآلية تحديد علاقة الدولة بموظفيها من حيث التعيين والترقية وغيرها من علاقات تكون الدولة طرفاً فيها بصفتها صاحبة السلطة والسيادة (أحمد، 2019، ص37).

وعليه من الممكن تلخيص الترابط بين القانون الإداري وقانون حقوق الإنسان بالتالي:(أحمد، 2019، ص38-37).

1. أن الدولة متمثلة في سلطتها التنظيمية، يجب أن يتمتع أفرادها بقانون حقوق الإنسان داخل حدود الدولة، كما أنها الجهة المسؤولة في تحديد وإعطاء الصفة القانونية لحقوق الإنسان داخل إطارها الإقليمي.
2. يكون قانون حقوق الإنسان ممثلاً للضمانات الأساسية التي تحمي الأفراد من تعسف السلطات الحكومية في الدولة عند ممارسة وظائفها.
3. تعد الدولة من أكبر العوامل المؤثرة على حريات الأفراد وحقوقهم، حيث هي الجهة التي تصدر الأنظمة واللوائح، والتي من شأنها المساس بحريات الأفراد، إما عبر تحديدها في مجال معين أو تقيدها.

ب. تتضح علاقة قانون حقوق الإنسان بالقانون الجنائي، والذي يتم تنظيمه في المملكة العربية السعودية بنظام الإجراءات الجزائية والصادر بمرسوم ملكي رقم (م/2) بتاريخ 1435/01/22ه الموافق 2013/11/25، ويعد القانون الجنائي من أكثر القوانين أهمية وقد يكون من أكثرها ترابطاً مع قانون حقوق الإنسان حيث كلاهما يحمي الأفراد في جميع مراحل العمر، بدايةً من تشكله جنيناً و ما بعدها، حيث يحرم قانون الإجراءات الجزائية صور الاعتداء على الأفراد و تطبيق الإجراءات القانونية ضد أشكال التعدي المختلفة، كما أن قانون حقوق الإنسان يحرص على مبادئ القانون الجنائي وهي؛ مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ومبدأ شخصية العقوبة، ومبدأ المتهم برئ حتى تثبت إدانته (أحمد، 2019، ص43).

ج. تتشكل علاقة قانون حقوق الإنسان بالقانون الدولي وهذا مواكبةً للعصر الحديث ومسبقاً كانت العلاقة تتعلق بالشؤون الداخلية لكل دولة، ولكن قانون حقوق الإنسان أصبح الآن محل اهتمام عالي في المجتمع الدولي، كما أن قانون حقوق الإنسان هو محل اهتمام القوانين الدولية والمحلية. (أحمد، 2019، ص39).

ويعود ذلك لأسباب عديدة من أبرزها؛ تطور العلاقات الدولية بين الدول، حيث ترغب الدول في تأسيس علاقاتها بناءً على معايير أخلاقية محددة وذلك لتحقيق التعاون المشترك والسلم الدولي، كما أن القانون الدولي قام بإصدار اتفاقيات وقوانين متعلقة ببعض الأقليات والعمال، إلى أنه شمل جميع موضوعات حقوق الإنسان، مما ساهم في إنشاء القانون الدولي لحقوق الإنسان (أحمد، 2019، ص40).

د. يعرف القانون الدولي الإنساني بأنه منظومة من القواعد الدولية مخصصة لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحديداً في وقت الحرب وهذا هو التباين بينه وبين قانون حقوق الإنسان، حيث أن قانون حقوق الإنسان يشهد تطبيقاً في آن السلم وآن الحرب معاً، ولم يتم الإشارة إلى حصر قانون حقوق الإنسان على وقت السلم فقط في أي من الاتفاقيات الدولية. (وليام، 2008م)

2.1.2. تعريفات حقوق الإنسان:

تدرجت حقوق الإنسان بعدة مراحل عديدة مختلفة كما شاهدنا أعلاه من اختلاف الاتفاقيات والبروتوكولات ونبذة عامة عن مراحلها، ونلاحظ أن حقوق الإنسان تغيرت على مدى السنين حتى وصلت إلى ما هي عليه في الزمن الحالي،

ISSN: 2706-6495

ولكي نتمكن من تعريف حقوق الإنسان وماهيتها علينا أن نعيد المسألة إلى الأصول، وذلك بتعريف حقوق الإنسان بتفصيل أكثر، ونفصل هذا المصطلح المشكل من كلمتين إلى جزئيين؛ الجزء الأول يخص معنى الحقوق التي تكون لهذا الإنسان، والجزء الثاني يخص بالإنسان موضوع الحق، حينها سوف نتمكن من تعريف وفهم حقوق الإنسان، وهذا ما سيتم ذكره في الفصل أدناه.

سيتم عرض المعنى لغةً لكلمة حق وكلمة الإنسان والمعنى الاصطلاحي:

1.2.1.2. معنى كلمة الحق:

أولاً: تعريف كلمة الحق لغوياً:

يظهر لنا من سورة البقرة بالآية 42، قوله تعالى (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ) ويظهر لنا أن الحق هو الأساس الثابت لبناء الإنسان الصالح، وأن الحق نقيض الباطل، وبصفة عامة يعد الحق قدر ثابت توزن به الأمور ومصدر يطلق على الوجود ودليل ذلك نجده في سورة القصص بالآية 63، قال تعالى (قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ) حيث في "حق عليهم القول" نلاحظ أن استخدام كلمة حق هنا يعد استخدام تأكيدي على وجود الصفة، والحق الخاص بالإنسان يكون بصورة منفعة له سواء مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: تعريف كلمة الحق اصطلاحياً:

الحق اصطلاحاً يعد ثابتاً حيث لا يسوغ إنكاره وهذا الأصل، وهذا الصدق يتجسد بأن يكون ما في الذهن مطابقاً لما في الخارج، وأنه طلب أو حصانة أو سلطة تملكها الأفراد في مواجهة الدولة أو الأفراد الآخرين، لتشكل قيود إلزامية عليها، تسن لصاحب الحق بمطالبة حقه وذلك مراعياً إلى الأساسيات الثقافية والأخلاقية القائمة في المجتمع.

وعرف مفهوم الحق من قبل فقهاء القانون بالتالي: "تلك الرابطة القانونية التي بمقتضاها يخول الشخص على سبيل الانفراد والاستئثار التسلط على شيء أو اقتضاء أداء معين من شخص آخر" (نسرين، 1436ه، ص3-6) وهنا العبرة من مصطلح "الاستئثار" أن الحق يكون معين بقيمة محددة دون اشتباها، وأن تنسب لطالب الحق دون غيره، ومصطلح "التسلط" لتأكيد حتمية الحق وحتمية الاستئثار مكان الحق.

وللحق في الشريعة أربعة أركان وهي: الشيء المستحق، وصاحب الحق، نص شرعي يوجب الحق، ومن عليه الحق، فحين اجتماعها يتاح المطالبة بالحق.

2.2.1.2. معنى كلمة الإنسان:

أولاً: تعريف كلمة الإنسان لغوياً:

ينسب مسمى الإنسان على جميع أفراد الجنس البشري، والأصل هو أن انس أو أَنس أي ضد توحَّش، وتأنَّس أي أصبح إنساناً والجمع هو أناس ومفردها الإنس، وتطلق كلمة الإنسان على البشر من الجنسين الذكر والأنثى.

ISSN: 2706-6495

ثانياً: تعريف كلمة الإنسان اصطلاحياً:

الإنسان هو كائن من الجنس البشري للجنسين المذكر والمؤنث ويتميز بسمو خلقه وعقله وعمق فكره، مما يميزه بشكل جذري عن الحيوانات وسائر خلق الله. ومن منظور علماء المجتمع وعدة من الفلاسفة، أن الإنسان هو حيوان اجتماعي، حيث أنه مفكر وعاقل وأنه متميز بالصفات الروحية والتي تفتقدها تلك الكائنات الأخرى دون البشر، أما في الأحاديث النبوية والقرآن الكريم فنلاحظ وجود تعريفين جامعين (نسرين، 1436ه، ص8).

الأول: هو أن المخلوقات المكلفة هم البشر، والتكليف هنا من أبرز الصفات البارزة بالإنسان، لا سيما وهي تفصله عن الكائنات الأخرى، ومناط ذلك التكليف بعقل الإنسان، وهذا لأن البشر مسؤولون مسؤولية تامة عن أفعالهم.

الثاني: أن الإنسان خلقه الله في أحسن صورة من الناحية الفطرية والكونية، وهذا ما أكده قول الله تعالى بسورة التين بالآية 4 (لَقَدْ خَلَقْنَا الإنسان فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ).

3.2.1.2. معنى حقوق الإنسان:

أولاً: المعنى اللغوي لحقوق الإنسان:

حقوق الإنسان: هي تلك الحقوق التي يستجوب وجودها الإنسان أو الحد الأدنى الذي يحتاجه الإنسان ليتمكن من العيش حياة كريمة وحرة. وهذا المصطلح الأكثر شيوعاً بين مصطلحات حقوق الإنسان والتي لا تختلف من حيث المعنى بشكل كبير وجميع معانيها متقاربة.

ثانياً: المعنى الاصطلاحي لحقوق الإنسان:

حقوق الإنسان هي تلك الحقوق والأساسيات التي يستحق الحصول عليها الإنسان بغض النظر عن ديانته أو أصله أو جنسيته أو أي معيار آخر يميزه عن غيره من البشر، وهي حقوق طبيعية متصلة بطبيعة الإنسان بغض النظر عن مكانه وموقعه.

3.1.2. مفهوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان:

إن المجتمع الدولي والوطني يجتمعان في حماية حقوق الإنسان، لا سيما وأن الحماية الدولية تسهم بطرق عديدة بضمان تطبيق واحترام الحقوق المخصصة للإنسان، ويعود ذلك للشؤون الدولية والتي تنظمها قواعد القانون الدولي،

وهذه الحقوق بلا شك تعكس تطورات عديدة بين علاقات المجتمع الدولي، لا سيما وأن القواعد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تشهد ازدياد في نطاقها وتوسع في مضمارها، وتشترك العديد من الاهتمامات الدولية بالمبادرة في صياغة معاييرها وقواعدها وإصدار أنظمة لحماية حقوق الإنسان وتطبيق تلك القواعد على الإطار المحلي بالشكل السوي والسليم وكما شاهدنا فيما سبق ذكره توجد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتي أثرت على بروز المركز الدولي للأفراد وأهمية حماية حقوقهم. ويظهر لنا هذه الأهمية بنزاعات الإدارة الدولية مع الإدارة الوطنية بخصوص تطبيق حقوق الإنسان بما هو مقر في القواعد القانونية القائمة، ولعل هذا من أبرز العوامل المؤثرة في تطور مفهوم السيادة وعلاقة ذلك المفهوم بحمايتها.

ISSN: 2706-6495

تعد منظمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة وتتولى هذه المحكمة طبقاً لأحكام القانون الدولي بالفصل في النزاعات التي تنشأ بين الدول، وقد أسهمت بجهود كبيرة خلال أكثر من ستون عاماً في حل النزاعات، حيث عقدت تحت رعايتها ما يزيد عن مئة اتفاق دولي والذي تضمن أهداف إنسانية عديدة، وعلى الرغم من أن القانون الدولي التقليدي هو الذي ينظم العلاقات بين الدول، لا يزال من الممكن ملاحظة عدد من التطورات الخاصة بالتعامل مع الأفراد، حيث أن المركز الدولي للفرد بدأ يلاحظ تطبيقاً جديداً وذلك نتيجة أن الدول تعد الاعتداء على مواطنيها بالدول الأخرى بمثابة اعتداء مباشر عليها.

يمكن تعريف الحماية الدولية بالآتي؛ القانون الدولي العام "حتى عهد قريب" يمكن تعريفه بمجموعة القواعد القانونية التي تحكم الدول في علاقاتها المتبادلة، حيث تحدد واجبات وحقوق كل منها، لا سيما وأن القانون الدولي العام سابقاً كان مقتصراً بشكل كلي على الدول وعلاقات الدول بين بعضها وبين المنظمات غير الحكومية، ولكن نتيجة التطورات العديدة في سياق الحماية الدولية شهد القانون الدولي العام العديد من التطورات، حيث بدأ ظهور جهات مختلفة على الصعيد الدولي، مثل المنظمات غير الحكومية بشتى أنواعها واختصاصاتها والأفراد مجتمعين وفرادى.

ويشهد التاريخ على تطورات عديدة في مضمار الحماية الدولية حيث مضت على خمس مراحل سنعرضها بالتالي :(شهاب، 2014، ص77-78).

- المرحلة الأولى:

وهي المرحلة الابتدائية، حيث تشكلت في أول العصور في الفلسفة الدينية حيث شهد التاريخ العديد من المحاولات لحماية الأفراد والحرص على تشكيل بيئة يستطيعون بها التمتع بالحرية ومقومات الحياة بشكل عام وحصل ذلك في العديد من الديانات حيث شنت حروب كثيرة على مدى التاريخ لحماية الديانات السماوية مثل ديانة الإسلام والمسيحية واليهودية.

- المرحلة الثانية:

هذه المرحلة حصل فيها توسع في مسألة القيم المشتركة بين سائر الدول على الصعيد الدولي نتيجة جهود عديدة فكرية واجتماعية، وهذه هي مرحلة ظهور ميثاق الأمم المتحدة وبداية توسع إطار الحماية الدولية والإعلان عن حقوق الإنسان ومصالحه وواجباته.

- المرحلة الثالثة:

وخلال هذه المرحلة تشكلت إلزامية حقوق الإنسان نتيجة جهود الحماية الدولية وتجسد العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية حيث تلك الاتفاقيات شملت طابع إلزامي مثل عهود الحقوق السياسية والحقوق الثقافية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية وكما شاهدنا جهود الاتفاقيات في منع التمييز وحماية الأقليات.

- المرحلة الرابعة:

مرحلة القرارات التنفيذية والتي فيها تم تحديد وسائل محددة تسهم بضمان تنفيذ حقوق الإنسان مثل قرار المجلس الاقتصادي وقرار المجلس الاجتماعي رقم 1235 بعام 1967 التابع للأمم المتحدة، والذي أتاح تحديد ومعالجة حالات الانتهاك المستمر

لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي، والقرار رقم 1503 بعام 1970 حيث أتاح للأفراد تقديم الشكاوى بحالات الانتهاك الجسيم لحقوقهم الإنسانية وذلك بغير الحاجة أن توافق الدول على تلك الشكوى.

- المرحلة الخامسة:

وهي المرحلة الجزائية حيث اتخذ إجراءات جنائية دولية ضد منتهكي حقوق الإنسان ومحاكمتهم وهي تعد من أسمى المراحل والتي تبين فيها الزامية محسوسة لقواعد الحماية الدولي، حيث تم إنشاء محكمة جنائية تختص بالنظر في الجرائم الإنسانية ومعاقبة مرتكبي تلك الجرائم في يوغسلافيا، ومحكمة أخرى في برواندا، والسعي الدولي إلى إنشاء محكمة جنائية دولية بصفة دائمة.

4.1.2. خصائص حقوق الإنسان الدولية:

تشمل حقوق الإنسان العامة عدد كبير من الحقوق والتي يصعب حصرها جميعها، ولكن سوف نتطلع في هذا الفرع أسمى تلك الخصائص العامة بحقوق الإنسان:

أولاً حقوق الإنسان على صعيد سيادة الدول: وهي تلك المبادئ الخاصة بالقانون الدولي باحترام سيادة الدول بشكل عام، حيث الدول بالإطار المحلي المخصص لها أو باقليمها تقوم بتنظيم الشؤون الداخلية الخاصة بمواطنيها وسكونها والإسهام في تحصيل حياة سوية كريمة لسكانها، وذلك نتيجة التزام مشترك بالتزام الأفراد باحترام سيادة الدولة وحقوقها، واحترام الدول محل السيادة باحترام الأفراد وحقوقهم.

ثانياً حقوق الإنسان في ظل الصعيد العالمي: حيث جميع الدول تلتزم بتطبيق حقوق الإنسان تماشياً مع المبادئ الدولية والقانون الدولي العام، ومصلحة الدول تعد مصلحة قانونية مشتركة بحماية حقوق الإنسان، حيث يتاح لكل الدول الحق بأن تشتكي من الانتهاكات الخاصة برعاياها من قبل الدول الأخرى ولا يقبل من الدول المنتهكة بالرد بالمثل على تلك الانتهاكات من الدول المشتكى عليها، وهذا يساعد في وضع حد للنتائج السلبية التي قد تحصل نتيجة تفاقم الرد بالمثل تجاه المنتهكين.

ثالثا حقوق الإنسان الدولية المخصصة بالفرد بطريقة مباشرة: كما نوهنا أعلاه الفرد أصبح حائز على حقوق إنسانية دولية تتصل بشخصيته البشرية مباشرة، مما يتيح للأفراد تقديم الشكوى والتظلم بالآليات الموضحة بالمواثيق الدولية نتيجة أي صورة من صور الانتهاكات التي تعرض لها من قبل أي دول أجنبية قامت بها، وحصول هذه الانتهاكات على الأفراد يتيح التدخل الدبلوماسي من دولته الأم وممارسة حقها في حماية شعبها، وحتى أن كان الانتهاك القائم على الفرد صادر من دولته الأم فيستطيع اللجوء إلى المنظمات السياسية الداخلية والقضائية لتحقيق العدالة.

رابعاً حقوق الإنسان شبه الإلزامية: كما شاهدنا أعلاه في مراحل تطور حقوق الإنسان والحماية الدولية لحقوق الإنسان، انتقلت طبيعة هذه الحقوق من الطابع الغير الإلزامي إلى الطابع شبه الإلزامي، مما يحميها من صور التعدي عليها من قبل الدول بجزاءات دولية، وذلك من أكبر المؤثرات على حقوق الإنسان والتزام الدول بتلك الحقوق وأخذها على جدية تامة دون أي تراخي.

خامساً حقوق الإنسان الطبيعية: وهي أن حقوق الإنسان مستحقة لكل إنسان بغض النظر عن نسبه أو منصبه أو سائر المميزات التي تميزه عن غيره وهي لا تشترى ولا تورث ولا تكتسب وذلك يعود الى طابعها الطبيعي وكونها ملك جميع البشر ومربوطة بجميع أفراد البشرية بشكل عام. (الأمم المتحدة، 2005م).

سادساً حقوق الإنسان شاملة للجميع: والشمولية هنا ليست بمقصد أنها تشمل جميع البشر فالمقصود من الشمولية بهذا السياق إلى شمولية نطاقها، حيث مضمار حقوق الإنسان واسع للغاية ويتضمن قضايا تتعلق بالعدالة الإنسانية، والديمقراطية، والتنمية، واحترام الحريات، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وحقوق الطفل

سابعاً حقوق الإنسان لا يمكن حرمانها من أحد: وهذا يعود لكون هذه الحقوق لصيقة بطابع الإنسان وبشريته، فلا يمكن نزع حقوق الإنسان وليس من حق أي جهة نزع أو حرمان فرد من حقوقه الإنسانية وحتى إن كان في بلد غير معترف بتلك الحقوق الإنسانية وقوانينها، وذلك يعود لكون حقوق الإنسان حقوق أساسية ثابتة ولا يوجد أي دولة أو شخص أو جهة قابلة بحرمان أي شخص منها مهما كان السبب.

ثامناً حقوق الإنسان مرتبطة ولا تجزأ: وتأسيساً لذلك عدم التجزئة والترابط في حقوق الإنسان يعدا من المبادئ الجوهرية في قانون حقوق الإنسان، حيث حقوق الإنسان هي حقوق مترابطة ومتكاملة بغض النظر عن أنواعها وتعددها ولا يمكن تجزئتها لا من قريب ولا من بعيد، وهذا لتحقيق المعيشة الكريمة لجميع الأفراد والمجتمعات بمستوى معيشي مناسب ولائق بمقام كرامتهم، وكيف يتم تجزئة أساسيات وأبجديات يستحقها الإنسان من طبيعة وجوده.

تاسعاً حقوق الإنسان تتطور بشكل مستمر: وهذا ما شاهدناه بمراحل تطور الحماية الدولية لحقوق الإنسان وتطور حقوق الإنسان على مدى السنين السابقة من الإعلانات والاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات والمؤتمرات حيث وبشكل مستمر يشهد مضمار حقوق الإنسان التطوير المستمر والسعي المكثف لتحقيق أهداف تلك الحقوق ومبتغاها، وذلك لحرص العالم على كرامة الإنسانية وعيش البشر في مجتمعات غير سالبة بحقوقهم الأبجدية الأساسية والتي تلتصق بطابعهم البشري. (الأمم المتحدة، 2005م).

2.2. مفهوم المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية حقوق الإنسان:

تعود أهمية المنظمات غير الحكومية كنتيجة لدورها المهم في تحقيق السلام العالمي ودعمه والحفاظ على استمراره، وهذا يعود إلى دورها في التقريب الفارق بين الدول الفقيرة والغنية، في كافة النواحي وتحديداً الاقتصادية منها وتعمل هذه المنظمات على جمع وتوزيع مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية للمحتاجين لها وعلى وجه الخصوص ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة، وضحايا الكوارث الطبيعية من الفيضانات الى الزلازل والأوبئة، وغيرها، وهذا ما يشهده التاريخ من جهود الإغاثة المقدمة للعديد من الدول مثل إعادة الإعمار لضحايا زلزال الشطر الكشميري في باكستان، حيث سارعت المنظمات بتأسيس معسكرات الإيواء للمشردين والذي أسهمت هذه الجهود في وقع ضرر الكارثة بهم واستمرار تضررهم من الأجواء المناخية من أمطار وثلوج والذي ساعد في الحد من قدرتهم في التحمل، ومن مميزات هذه المنظمات السرعة في أداء مهامها بالوصول إلى المحتاجين واغاثتهم وتوزيع الموارد التي يفتقروها،

وفي العديد من الأوقات تكون الإغاثة عبر هذه المنظمات سابقة للإغاثة الحكومية بالذات في البلدان الفقيرة، وتوجد العديد من الأمثال الأخرى مثل عام 2011 والذي شهد أسوأ تسونامي وأشدها، والتي لعبت المنظمات غير الحكومية دور فضيع لا ينكر في الإغاثة، وغيرها العديد من الأمثلة.

ولعل من أبرز أهداف هذه المنظمات غير الحكومية الإنسانية التالي: (صالح، د.ت، ص 36-37)

- الحفاظ على السلام والأمان العالميين، وذلك بحل التوترات والنزاعات بين الدول بطرق سلمية وعدم اللجوء والتحفظ من اللجوء إلى القوة.
- تقديم مساعدات مادية من منح وهبات وغيرها، وتحديداً للدول الفقيرة.
- الإسهام في تشجيع التعاون الدولي بكافة المجالات؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإنسانية وغيرها، وهذا يعزز التنمية في البلدان بشكل عام تحديداً الفقيرة منها.
- إغاثة سائر الدول كما ذكرنا أعلاه سواء في مواجهة كوارث طبيعية أو مواجهة نزاع مسلح.

كما أنه من المهم النظر إلى جذور هذه المنظمات، والرجوع إلى المبادئ التي أسست على العمل بها، ومن أبرز تلك المبادئ التالي :(صالح، د.ت، ص 37-38)

- مبدأ المساواة: بين الدول بشكل عام وذلك بغض النظر عن عدد السكان والمساحات الجغرافية أو نمط الحكم فيها ومواقعها، إن كانت زراعية أو بها معادن ثمينة أو بترول، وما إلى ذلك من مزايا فهذا المبدأ يشير إلى المساواة التامة على جميع الجمهور من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب بلا تمييز جزء عن غيره.
- مبدأ حل النزاعات والخصومات بين الدول بالطرق الودية السلمية: حيث هذه المنظمات كما ذكرنا أعلاه تتجنب اللجوء إلى القوة، ويشهد هذا المبدأ تطبيق ناجح في العديد من الأزمات الدولية عن طريق إغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية والحروب المسلحة وإغاثة المحتاجين بالإيواء والطعام.
- مبدأ حسن النية: حيث النوايا الطيبة والخيرة هي تلك التي تنشر الأمن والسلام وتساهم في الحفاظ عليه بل تكاد تشكل دور أكبر في ذلك من دور المواثيق والدساتير الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، ولعل من باب الأمل التمسك بهذا المبدأ والتفاؤل بازدهاره وتوسع نطاقه على مطرح الأعوام القادمة، وحديث الرسول ﷺ ينمي التمسك بذلك في قوله ﷺ (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى).

من المهم الإشارة إلى صعوبة وضع معيار محدد لتصنيف المنظمات غير الحكومية، وذلك لاختلاف اختصاصاتها حسب المعايير المتعددة، ومعاييرها الجغرافية حيث نجد العديد من المنظمات العالمية متناهية الانتشار حيث تتمتع بصلاحيات ونشاطات شاملة بالعالم كله ولا تقتصر على حدود جغرافية معينة ومن أمثلتها هيئة الأمم المتحدة، ولعل هذه الهيئة تندرج تحت المنظمات العامة متعددة الأغراض، مثل جامعة الدول العربية وغيرها، وتوجد العديد من الاختصاصات الأخرى في مضمار المنظمات غير الحكومية مختصة بمظلة واحدة ونشاط معينة، نرى في المعيار الاجتماعي منظمة العمل الدولية، وفي المجال الثقافي منظمة اليونسكو، وفي الإطار الصحي نجد منظمة الصحة العالمية، وفي المجالات المالية نجد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفي المجالات المدنية نجد مجلس الأمن الدولي،

وفي المجال الإنساني هناك العديد من المنظمات البارزة والتي سيتم عرضها بالفصل الثالث وهي منظومة الصليب الأحمر الدولي وكذلك المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.(صالح، د.ت، ص38039).

تختلف هذه المنظمات غير الحكومية حسب نوعها، فالمنظمات الحكومية هي منظمات يعمل بها ويديرها موظفون حكوميون، وتكون تلك التي تم إنشاؤها بموجب معاهدة معينة أو اتفاقية دولية، وعادةً ما تضمن دولتين أو أكثر للعمل بشؤونها المختلفة، مثل دراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولا تعد منظمة حكومية بالمعنى القانوني إلا في حال تم إنشاءها بناء على اتفاقية معينة وإلا تضم منظمة لمجموعة من عدد ما من الدول، وذلك لأن المنظمات الحكومية المنشأة بموجب معاهدات تعد خاضعة بالقانون الدولي مما يحول لها الدخول في اتفاقيات أخرى قابلة للتنفيذ فيما بين الدول بالاتفاقية نفسها أو مع الدول الأخرى من أمثلة هذه المنظمات ميثاق الأمم المتحدة المذكور أعلاه، والتي بشكل عام تسعى خلف تحقيق المصلحة العامة الدولية.

1.2.2. مفهوم المنظمات غير الحكومية:

يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية بعدة تعريفات مختلفة، وذلك يعود إلى حجم المضمار والإطار التي تقدم خدماتها وعونها فيه، حيث تتدخل في العديد من الاختصاصات على الصعيد الدولي والمحلي، كما يعهد القرن (21) تشكيل عصراً للشبكات والجماعات من غير الدول، حيث دعا كريستوف سيشر بالكتاب الذي ألفه في المجلة الأوروبية للقانون الدولي بعام 1993 إلى ما يكنى بالنموذج الجديد للقانون الدولي، والذي بشكل من الأشكال يمكن القول بأنه يسهم باستيعاب المنظمات غير الحكومية (Schreur، 1993, page 447.).

بل يشك البعض أن هذه المنظمات غير الحكومية تؤثر على الصعيد الحكومي حيث تؤثر على الشركات الوطنية، وعلى الحكومات الوطنية بذاتها، والظن بذلك يعود لأربع أسباب أساسية نعرضها على النحو التالي (Anne، page 111.).

1. التفاوض على النتائج: وذلك لكون المنظمات غير الحكومية بحسب اختصاصها تقوم بالتفاوض مع الدول لأسباب إنسانية أو بيئية أو حيوانية أو غيرها، وهذا التفاوض قد يستمر لفترة طويلة ولكن يهدف إلى النجاح عبر التعاون مع الجهات الحكومية، حيث سلامة الشعب ورضاهم تفيد الدول التي ينسب إليها شعبها بالرضى.
2. إعداد جداول الأعمال: حيث هذه المنظمات غير الحكومية تسهم في تيسير خطط استراتيجية لتحقيق أهدافها وتشارك خططها ودراساتها مع الجهات الحكومية، مما لا شك أنه من العوامل المؤثرة على مخرجات الدول.
3. إضفاء الشرعية: حيث تسهم المنظمات غير الحكومية في مراقبة الدول والحرص على متابعة تطبيق الدول بالأنظمة المقرة على القيام بها
4. تنفيذ الحلول: تسهم كذلك هذه المنظمات غير الحكومية في تنفيذ وتقديم حلول بجميع أوجه العون، وفي كل إطار تعمل به، كالمنظمات التي تهدف إلى حماية عدم انقراض الحيوانات وتشكيل محميات بيئية تتناسب بحاجتها، ومنظمات تقدم الخدمات الأساسية مثل الأطعمة والإسعاف بمعاونة الدول الفقيرة.

يشك البعض الآخر أن هذه المنظمات غير الحكومية تعد بمثابة جهة خادمة للحكومة، لجمع المعلومات وتطوير الخبرة التقنية ورصد سلوك الجهات الحكومية، وذلك عبر طرق لم تعد الحكومات قادرة عليها او غير راغبة بالقيام بها (سالي، 2018، ص40)، ولتفسير ذلك يجب الفصل بينها بالتالي:

ISSN: 2706-6495

1. لم تعد الدولة قادرة عليها: هذا الشق يتفرع لأسباب عديدة، حيث عدم قدرة البلد في أداء فعل ما، قد يعود إلى اتفاقيات ومعاهدات وافقت عليها، او احتلال أحد الدول عليها، أو افتقار القدرة المادية وغيرها العديد من العوامل التي تؤثر على قدرة الدول، ولعل من أبرزها هو إطار الدولة، واحترام حدود دول الغير، حيث تفتقر الدول المرونة والإقبال الذي تشهده المنظمات غير الحكومية مثل الصليب الأحمر وغيرها من المنظمات التي تثق فيها الشعوب وترحب بمجيئها وتشكر عونها وحمايتها وأعمالها.
2. لم تعد الدولة راغبة بالقيام بها: لعل من أسباب هذا الشق، هو عدم وجود منفعة محسوسة للدولة تجاه شيء ما بقدر التكلفة أو العناء في فعله، فهناك العديد من الدول التي لا تكترث لبعض العوامل الطبيعية مثل التلوث الطبيعي، أو بالأحرى لا تضع لها الاهتمام المطلوب لحمايته، أو عدم رغبة الدول لأداء عمل ما قد يهدد في سلامتها أو قد يجعلها محل لوم في حين تدخلت ولم تحصل على النتيجة المطلوبة،

1.1.2.2. تعريفات المنظمات غير الحكومية:

من المهم الوصول إلى تعريف واضح وشامل للمنظمات غير الحكومية وذلك لتحديد إطار واضح يخص هذه المنظمات وتفاصيلها ومهماتها، حيث تعريف الجهة يسهم في فهم دورها وفهم المعنى الحقيقي لها، ويشهد التاريخ محاولات عديدة لتعريفها.

حيث أن العديد من الأجهزة الدولية والفقهاء قاموا بالمحاولة على تحصيل تعريف واضح وصريح للمنظمات الدولية غير الحكومية والكل عرفها حسب وجهة نظره، البعض عرفها بناءً على خصائصها والبعض الآخر عرفها بناء على طبيعتها الاستقلالية، والبعض الآخر عرفها حسب المهام التي تقوم بها، وهذا الاختلافات في منهجية تعريف هذه المنظمات، يشكل صعوبة في الإجماع على تقديم تعريف محد لهذه المنظمات غير الحكومية غير الحكومية.

أولا تعريف المؤسسات والمنظمات غير الحكومية للمنظمات غير الحكومية:

تعريف الأمم المتحدة، حيث عرفت المنظمات غير الحكومية بالتالي (عمر، 2009، ص17)" تنظيمات أو جمعيات خاصة ينشئها الأفراد بمبادرة خاصة منهم وبعيدا عن تأثير الحكومة، وتنشأ عادة كاستجابة تلقائية للشعور بالحاجة إلى تنظيم الصفوف من أجل ممارسة نشاط ما". نلاحظ أن تعريف الأمم المتحدة ركز على الطابع العملي.

حيث أن إنشاء هذه المنظمات غير الحكومية يقتصر على الإيجاب والقبول وبعيدا عن تأثير الجهة الحكومية، ولعل تأويل الأمم المتحدة يعد غامض إلى حد ما، فهل هذا يعني عدم خضوع المنظمات غير الحكومية إلى الرقابة الحكومية؟ أم أن المقصد خلف هذا التأثير هو عدم وجود ولاءات تربط بين الحكومة وهذه المنظمات؟

لكن بصفة عامة يعد هذا التعريف عام جداً، حيث لم يبت في التفاصيل الدقيقة اللصيقة بالمنظمات غير الحكومية.

ثانياً تعريف الفقهاء للمنظمات غير الحكومية:

يشهد التاريخ عدد كبير من التعريفات للمنظمات غير الحكومية سيتم طرحها على قسمين، تعريفات الفقهاء والباحثين الأجانب، وتعريفات الفقهاء والباحثين العرب.

أ) تعريفات عربية للمنظمات الدولية:

تعريف د. إيمان محسن حيث عرفت المنظمات غير الحكومية بالتالي (إيمان، 2005، ص11) " منظمات مستقلة نسبياً عن الدولة لا تهدف إلى الربح، وتنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، لها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية وقانونية، وتسعى للتأثير على السياسات العامة للدولة" نلاحظ من تعريفها بعض جوانب قانونية وتنظيمية تابعة لهذه المنظمات عير الحكومية كمبدأ الاستقلالية النسبية عن الدول، وأن هذه المنظمات لها شخصية اعتبارية وهيكل تنظيمي خاص بها، كما أشارت في تعريفها عن تأثير هذه المنظمات ودورها التأثيري على صعيد السياسات العامة الدولية لتحقيق أهدافها، ولكن هذا التعريف افتقر لتحديد مجال عمل المنظمات غير الحكومية، حيث لم يلق الضوء على المجال الإقليمي أو المحلي أو الدولي، كما لم يبت في نشاطات هذه المنظمات ومدى فعاليتها أو بعد جهودها، من حيث تقديم الدراسات والبحوث للدول والمراقبة على تطبيق الدول للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وغيرها من التزامات.

تعريف د. عمر سعد الله، حيث عرف المنظمات غير الحكومية بالتالي (عمر، 2009، ص31)،"كيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات تنشأ بموجب اتفاقيات بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاصين وتمارس نشاطات ذات طابع دولي هام لتوفير الاحتياجات التي لا يفي بها السوق أو القطاع العام أو الدولة أو المجتمع الدولي".

ب) تعريفات أجنبية للمنظمات الدولية:

تعريف بيتر داركر، حيث عرف المنظمات غير الحكومية بالتالي (عمر، 2009، ص16)"كل مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو إقليمي أو دولي". لعل هذا التعريف يعد من أكثرها اختصارا وعلى الرغم من ذلك نجد أربع خصائص أساسية للمنظمات غير الحكومية بمحتواه، حيث أشار إلى عنصر الطوعية وأنها تنظم عبر مواطنين وكونها لا تهدف للربح، وشمول المجالات الإقليمي أو الدولي أو المحلي أو القطري، ولعل من أوجه النقد على التعريف هو لفظ مواطنين، حيث ليس بالضرورة أن يكون أعضاء المنظمة غير الحكومية شاملة مواطنين فقط، فالعديد من المنظمات تشمل أجانب مما يعطي المنظمة غير الحكومية الصفة الدولية في حالة وجود أجانب، وسيتم التفصيل بهذه النقطة لاحقاً.

2.1.2.2. أشكال المنظمات غير الحكومية:

المنظمات غير الحكومية تأخذ العديد من الأشكال وهذه الأشكال تحددها بعض العوامل، على سبيل المثال لا الحصر: طبيعة دورها وطبيعة الإطار الجغرافي التي تعمل داخله وغيرها الكثير من العوامل الأخرى، ومن الممكن جمع غالبية أشكال هذه المنظمات غير الحكومية بالتالي: المنظمة، والجمعية، والمؤسسة الخيرية، والشبكة، والاتحاد وغيرها، وسوف نتطلع عليها على النحو التالي:

أولاً الجمعية: ويعد هذا الشكل من المنظمات غير الحكومية من أكثرها مرونةً بتسجيل العضوية، وذلك لأنه يتيح سياسة الباب المفتوح في إطار العضوية، وهذه المرونة تشهد أيضاً في عملية الاتصال بين الأعضاء حيث أن هذا الشكل من المنظمات يسهل ذلك، وتوجد أمثلة عديدة من هذه الجمعيات وفي العديد من الأنشطة المختلفة ونعرضها لكم على النحو التالي: الجمعية البيطرية العالمية، والجمعية الدولية لعملاء السياسة، والجمعية الدولية لأمراض النباتات، والجمعية الدولية لعلماء الاجتماع،

وغيرها العديد من المنظمات غير الحكومية الغير حكومية المنشأة بهذا الشكل، وذلك للميزة الجوهرية في هذا الشكل تحديداً وهي المرونة وسهولة إنشاء هذه الجمعيات بشكل عام(فرج الله، 2000، ص73).

ثانياً الاتحاد: ويعد هذا التحالف أو الإتحاد عبارة عن مجموعة من المنظمات الغير الحكومية الوطنية والمحلية، فهذه الاتحادات تشكل من اثنين أو أكثر من المنظمات غير الحكومية وبحسب الروابط المهنية أو النقابات داخل إطار التحالف الدولي أو الإقليمي، وتزخر الساحة الدولية بنماذج كثيرة من هذا الشكل لهذه التحالفات والاتحادات، على سبيل المثال اتحاد المحامين العرب، وهذا الإتحاد يتميز في الأمم المتحدة بمكانة استشارية، كما يستند في إدارته لمجلس أمناء تنفيذي حيث يمثل فيه منظمات قطرية وتحالفات في العالم العربي (فرج الله، 2000، ص73).

ثالثاً الشبكة: وهذا الشكل من أشكال المنظمات غير الحكمية، والذي يرتكز على مبدأ الشراكة ويسعى لإنشائه مجموعة محددة من المؤسسين، ومن الممكن تعريف شكل الشبكة بأنها "إطار طوعي أو اختياري يضم أفراد ومجموعات ومنظمات بطريقة أفقية غير ترتيبية تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات والاتصال. نلاحظ من التعريف أن هذا النوع من الأشكال له تنظيم أفقي معين في الإدارة والمجموعات والأفراد والمنظمات داخل هذه الشبكة يتبادلون المعلومات والاتصالات، فمن الممكن النظر في هذا النوع بكونه شراكة بين هؤلاء الأطراف تتشابه إلى حد ما بشكل المنظمات غير الحكومية بالاتحادات والتحالفات لكن تعد أكثر مرونة منها

رابعاً المؤسسة الخيرية: وهي تقوم على أساس وقف جزء من الأموال المعينة، سواء منقولات أو عقارات للإنفاق من ريعها لأهداف خيرية ومنافع عامة غير ربحية، مثل إنشاء المدارس والمستشفيات والملاجئ وللإنفاق على مشاريع تسهم في تحسين حياة المحتاجين (كمال، 2006، ص6).

خامساً المنظمة: وهي عملية تهدف بشكل مباشر إلى توظيف وتوجيه جهود عدد من أفرادها لتحقيق هدف معين، وبها تنظيم هيكلي يحدد بشكل تفصيلي أماكن عمل أعضائها واختصاصاتهم، فهي تعد نظام تعاوني يقوم على أساس تعاون عدد من الأشخاص لغرض تحقيق هدف محدد، فهي بشكل عام مجموعة من الناس يتعاونون خلال مدة محددة لتحقيق غرض مشترك، ومن الممكن أن تمتاز بعض المنظمات بالصفة الدائمة مثل منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتي سيتم ذكرها لاحقاً.

3.1.2.2. دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان:

تمتلك المنظمات غير الحكومية دور فاعل في حماية حقوق الإنسان، كونها تعد أحدى الجهات المهمة و الضامنة لتحقيق حقوق الإنسان، وتسعى هذه المنظمات غير حكومية إلى الحفاظ على حقوق الإنسان وتطويرها لتواكب تطور العالم وعولمته، فهذه المنظمات غير الحكومية تسعف المحتاجين وتلبي متطلبات الأفراد و تساهم بشكل كبير في الحفاظ على حقوق الإنسان وفي تطبيق الدول لهذه الحقوق واحترامها واحترام إنسانية شعوبها، مما يعود بالفائدة للدول ذاتها وزيادة إنتماء الأفراد لبلادانهم، كما يزيد من شعور الأفراد بالأمان والإستقرار.

تتفرع المنظمات غير الحكومية بنشاطات عديدة ومتنوعة يتمركز أساسها على حماية حقوق الإنسان والحفاظ عليها، فيوجد منظمات تتدخل في أرض النزاعات المسلحة لتسعف المدنيين والجرحى وتزود المدنيين بالطعام والماء وتعد لهم أماكن آمنة للنوم كما أنها تهتم بشكل كبير بحقوق المحتجزين في ظل أن العديد من الدول لجأت إلى تعامل غير إنساني في التعامل مع

المحتجزين في القرون السابقة، مثل التعذيب وعدم توفير الطعام والمياه، وعدم توفير أسرة كافية للمحتجزين للنوم وتقديم منتجات تالفة لهم، واحتجاز الأطفال بنفس الزنزانة التي يمكث فيها البالغين .(ابراهيم،2010-2011، ص10-15)

كما أدى ظهور المنظمات غير الحكومية واكتساحها للساحة أهمية لحقوق الإنسان والقانون الدولي حيث تجمعت العديد من الدول لإعتماد وثائق دولية تساهم في حماية تلك الحقوق الإنسانية والقوانين التي تحمي الإنسان، وأنشأت العديد من المحاكم كما سبق ذكره والعديد من الإتفاقيات والبروتوكولات والإجتماعات لهدف واحد رئيسي وهو حماية حقوق الإنسان، حيث أن القانون الدولي الإنساني وضع قواعد وحدود عديدة لتجنب العنف الزائد عن اللزوم لحماية المدنيين في أرض النزاع(زينب، 2015، ص8-10).

هذه المنظمات غير الحكومية تعزز بشكل كبير في الامتثال للمعايير الدولية، وخاصة المبنية منها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري في عام 2002، حيث المنظمات غير الحكومية تعزز تطبيق هذه الاتفاقيات والتقليص من تمادي دول المجتمع الدولي، تحديداً في إساءة معاملة المحتجزين حيث تعتبر مشكلة عالمية، كما أن هذه المنظمات تسعى على رصد أماكن الاحتجاز لمعرفة أماكن المحتجزين والحرص على أن يعاملوا حسب المعايير الدولية المتفق عليها، بمعايير لا تمس كرامة إنسانيتهم (نيويورك وجنيف، 2010، ص131).

كما تكمن أهمية هذه المنظمات غير الحكومية في العديد من الجوانب المساهمة في حماية حقوق الإنسان بالتعاون مع بعضها ومع بعض الجهات الأخرى لتحقيق أهدافها في حماية حقوق الإنسان، أحد هذه الجهات هي منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لكون العديد من المنظمات غير الحكومية تمارس عملها بشكل دولي، فحين دخول إقليم آخر لتلبية الاحتياجات الإنسانية فيها، فهذه المنظمات غير الحكومية الدولية تتعاون مع المنظمات الإقليمية في موقع الإنتهاك، وذلك لمشاركة المعلومات والجهود للمحافظة على حقوق الإنسان من الانتهاكات القائمة (برابح، 2016م).

كما تلعب المنظمات غير الحكومية دور هام في تطوير المجتمعات وتحسين أوضاعهم سواءً كانت الاقتصادية أو المعنوية أو العلمية، كما أنها تلعب دور إعلامي في نشر برامجها الثقافية التي تنشرها لتزيد وعي الأفراد والجماعات والتي تشمل موضوعات عديدة، سواءً تعليمية في إطار الإجراءات الوقائية للحد من العدوى أو لتوعية الأفراد للحد من التلوث البيئي،(برابح، 2010، ص12-15).

2.2.2. خصائص المنظمات غير الحكومية:

تمتلك المنظمات غير الحكومية خصائص ومميزات عديدة وتمتاز هذه المنظمات عن غيرها من المنظمات الأخرى وإن كانت قريبة منها، وذلك لسبب اختلاف وتعدد التعاريف حيث من كثر خصائصها وتشعبها في الكثير من التعاريف بطريقة غير مباشرة يسهم في كثرة الاختصاصات التابعة لها حيث يصعب تحديد نشاطاتها من حجم شمولية تلك النشاطات ومن حجم تطبيق أعمال تلك المنظمات حيث ليس بالضرورة أن تحصر في أداء أعمالها بإقليم الدولة المنشأة فيها، فهي قابلة على مساعدة دول الغير مثل منظمة الصليب الأحمر عبر تقديم الإغاثات في الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان (عمر، 2009، ص27).

وسيتم أدناه التفصيل وذكر أبرز ست خصائص لصيقة بطبيعة المنظمات غير الحكومية والمحلية غير الحكومية والتي هي: الشخصية الاعتبارية، وأساسها الطوعي، وطابعها الدولي، وصفتها الدائمة، والهيكل التنظيمي الدائم، وأنها غير حكومية.

أولاً شخصيتها الاعتبارية: المنظمات غير الحكومية تكتسب الشخصية الاعتبارية وذلك لقدرتها وحقها في التقاضي بكل ما يتعلق بتحقيق أهدافها أو مصالحها، مما يتيح لها إبرام الاتفاقيات والعقود والتمثيل أمام القضاء، شريطة أن تكون هذه الأعمال ذات علاقة بأهدافها. وهذه الشخصية الاعتبارية تكسب المنظمات غير الحكومية الحماية القانونية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وهذه الخاصية بالغة الأهمية حيث تتيح لهذه المنظمات تخطي العوائق التي قد تحول إلى دون تحقيق أهدافها، وبطريقة أخرى تشكل درع حماية ترتديه هذه المنظمات لحماية حقوقها وأهدافها أمام الغير.

ثانياً أساسها الطوعي: يكون الأساس الطوعي ركيزة من ركائز المنظمات غير الحكومية، حيث أن هذه المنظمات لا تقتضي ربحاً أو عائداً مالياً نتيجة أفعالها وجهودها، والأفراد المنضمون اليها يكون طوعاً منهم ذلك، ويعود هذا لإيمانهم بالأهداف التي تسعى المنظمة بتحقيقها، ويتمحور هذا الشق الطوعي حول مسائل عديدة منها الدفاع عن حقوق الإنسان أو البيئة أو المساعدات الأجنبية أو الصحة أو المرأة (عمر، 2009، ص27)

ثالثاً طابعها الدولي: هذا الطابع يميز المنظمات غير الحكومية عن العديد من المنظمات والجهات الأخرى، حيث مساحة لعب هذه المنظمات غير الحكومية في حدود اختصاصها يعد حائز على الشمول الدولي، مما يتيح لها التصرف خارج وطنها في العديد من الأمور مثل تقديم الخدمات الطبية أو تقديم الحاجات الأساسية أو الأبحاث والدراسات لدول الغير وغيرها.

رابعاً صفتها الشبه الدائمة: هذه المنظمات غير الحكومية ليست بالضرورة أن تنشأ بصفة مؤقتة، حيث نشاطات هذه المنظمات تتسم بالعمل بمدد غير محدودة أو محصورة، لذلك أوضح الدكتور عمر سعد الله أن هذه المنظمات تضمن وجود هيكل رسمي دائم (عمر، 2009، ص24) وهذا التصريح محل نظر حيث وجود هذه المنظمات غير الحكومية بصفة دائمة يتطلب تمويل مادي عالي ومستمر، ومن الوارد أن يفتقر عدد من هذه المنظمات إلى ذلك التمويل اللازم، لذلك لعل من الجدير تعديل ذلك والإشارة أن هذه المنظمات تتسم بطابع شبه دائم.

خامساً هيكلها التنظيمي: تتميز هذه المنظمات غير الحكومية بهيكلها التنظيمي والذي في الغالب يتكون من أجهزة متنوعة تتجسد في نظام عام وجهاز إداري يقابل الأمانة العامة وجهاز تنفيذي (عمر، 2009، ص26) وهذا الهيكل التنظيمي بالمنظمات غير الحكومية يتمثل بصغر حجمه، مقارنة بالمنظمات الأخرى الكبرى، نلاحظ أن هيكل المنظمات غير الحكومية يتجنب التسلسلات الهرمية المعقدة.

سادساً كونها غير حكومية: حيث هذه المنظمات كما أوضحنا أعلاه تعد مستقلة من الجهات الحكومية، وإن كان يتم تمويلها من جهة حكومية، حيث لها الاستقلال التام من السلطة الحكومية مما يمكنها من إبداء آرائها بأريحية دون قيد أو توجيه حكومي، فهذه المنظمات لها هيكلية مؤسسية مستقلة لا ترتبط بالحكومة (عمر، 2009، ص28).

1.2.2.2. الخصائص الشكلية للمنظمات غير الحكومية:

تتشكل السمات الشكلية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية في التالي:

1. أن تكون هذه المنظمات مستقلة عن الحكومات، إضافةً إلى ما سبق ذكره بهذه الخاصية، أن كون هذه المنظمات تنشأ في إطار قانوني للدولة الناشئة فيها لا يجعلها خاضعة في عملها لأجهزة حكومية، فقط تعني أن هذه المنظمات تقع في نظام إقليم ومحكومة بقوانينه.

2. التحركات غير سرية والمعلنة للمنظمات غير الحكومية وذلك بالمعنى الأمني والسياسي والقانوني، لاسيما وأن هذه المنظمات لها الفائدة في إعلان تحركاتها، حيث إعلان أعمالها وجهودها في سائر النشاطات والإطارات الجغرافية يسهم في منحها الدعم من الأفراد ومن غيرها من جهات خاصة أو حكومية.
3. تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق المنفعة المتبادلة لأعضائها والنفع العام، حيث أساس نشاطها وعملها يستهدف لمنفعة المواطنة العالمية، حيث هذه المنظمات نشأت بدافع تحقيق الهدف العام، وليس بالضرورة عمومة هذا الهدف يشمل الجميع، حيث من الممكن أن تهدف هذه المنظمات لخدمة فئة معينة مثل المحامين أو الأطباء أو اللاجئين (أماني، 2000، ص164-165).
4. هذه المنظمات غير الحكومية ينشئها أشخاص اعتباريون أو طبيعيون أو خليط منهما، بشرط عدم كون أحد الأشخاص المعنويين جهة تابعة للدولة سواء بشكل عام أو أجهزة رسمية تابعة لها، حيث إذا المنظمات غير الحكومية ضموا أعضاء حكوميين سواء من قريب أو بعيد، هذا الإجراء يسلبها صفة المنظمة غير الحكومية حيث تصبح منظمة حكومية.
5. مبدأ عدم تزويد الأرباح حيث هذه المنظمات غير الحكومية تتمسك بذلك المبدأ ولا تقوم بتوزيع الأرباح على أعضائها، وهذه من السمات الأساسية اللاصقة بتلك المنظمات على مختلف المستويات سواء المحلي أو الوطني أو الدولي، وهذا بلا شك يميزها من الكيانات الأخرى والتي تسعى إلى الحصول على أرباح.
6. هذه المنظمات غير الحكومية لا تخضع في نشاطاتها بتعيين أحزاب سياسية أو مرشحين سياسيين، ولكن من الممكن أن تعمل بقضايا ذات الطابع السياسي
7. تتسم هذه المنظمات غير الحكومية بثقافة مدنية بحيث تحترم قيم التسامح والتنوع والقيم الدينية والتضامن والعدالة والمسئولية تجاه الغير الذين لا توجد رابطة معرفة تصلها بهم، واتجاه الأجيال القادمة وتقديم أوجه العون من خلال نشاطاتها المتنوعة للفئات المقدمة لهم دون التمييز بينهم أو مساعدة بعضهم وترك البعض الآخر. (أماني، 2000، ص164-165).
8. وتعد الإدارة من أبرز سمات المنظمات غير الحكومية، حيث أن هذه المنظمات تتمتع بالإدارة الذاتية، أي لديها من الآليات والعناصر التي تمكنها من التمتع بالتسيير الذاتي المستقل. وهذه عناصر من الممكن تلخيصها بالتالي:

- وعي أعضاء هذه المنظمات وإدراكهم بالمصالح التي يهدفون لتحقيقها بحيث تكون واضحة ومدونة بمتن نظامها الأساسي.
- تتميز هذه المنظمات بنموذج عضوية وهيكل تنظيمي مستقر محدد.
- هيكل هذه المنظمات كما لاحظنا أعلاه بشكل عام يتسم بالبساطة، مما يسهل اتخاذ القرارات، بالذات في الأزمات الصعبة وأوقات الطوارئ، سواء من كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان.

2.2.2.2. الخصائص التنظيمية للمنظمات غير الحكومية:

بناءً على ما ورد في الكتاب السنوي لاتحاد الروابط الدولية، والذي ذكر فيه الحياة التنظيمية لهذه المنظمات غير الحكومية مثل مؤشرات تحديد الجدارة، والذي يدرج داخل دليل المنظمات غير الحكومية بشكل سنوي (Reimann، 2006, Page 4).

هذه السمات التنظيمية المخصصة للمنظمات الدولية غير الحكومية لها خمس أقسام: وهي الهيكل، والعضوية، والأهداف، والموظفون، والتمويل، وسيتم التفصيل بشأنها في التالي: (اتحاد الروابط الدولية، 2006م).

1. الهيكل: حيث يتطلب توافر النظام الأساسي لأعضاء المنظمة غير الحكومية بكونه هيكلاً رسمياً يعطي هذه المنظمات الحق في انتخاب الموظفين بشكل دوري وعلى تحديد أعضاء الجمعية العمومية ولمجلس الإدارة، كما يتطلب هيكلها وجود مقر رئيسي دائم للمنظمة، وحكم أو نص يضمن استمرارية هذه المنظمة في مزاولة أنشطتها وأعمالها، وهذه الاسترشادات الهيكلية قابلة للتعديل والإضافة ولكن ليس بالضرورة أن تتقيد بها المنظمات غير الحكومية، فمن الممكن أن تضيف إليها ما تراه يتناسب مع نشاط عملها.
2. الأعضاء: يتطلب على الأعضاء المنتسبين لهذه المنظمات غير الحكومية غير الحكومية أن يتمتعون بحق التصويت وذلك فيما يخص سياسة وأعمال المنظمة، وهؤلاء الأعضاء من الممكن أن ينتمون إلى بلدان مختلفة، على الأقل ثلاث دول، ويجب أن تكون عضويتها مفتوحة لأي كيان أو فرد مؤهل مهنياً للعمل بما يتلاءم بمجالات عمل المنظمة. ولاسيما أن هؤلاء الأعضاء يقومون بأعمالهم طوعاً دون مقابل، وغالبية المنظمات غير الحكومية لا تحدد رقم عضوية معينة وتجعل بابها مفتوح في انضمام سائر الأعضاء سواءً كيانات قانونية أو أفراد.
3. الأهداف: على المنظمات غير الحكومية تبني أهداف دولية والتي بطبيعتها وعملياتها تتعدى إطار دولة واحدة، وذلك لتبرهن تلك المنظمات على وجود فروع تابعة لها، أو أن تمارس هذه المنظمات نشاطاً يعتد به في إطار ثلاث دول فأكثر. وهذا السمة التنظيمية ليست بالضرورة لازمة، حيث توجد العديد من المنظمات التي تعمل في إطار دولة أو دولتين، بحيث تكون حاملة على الصفة الدولية وذلك بطبيعة أعضائها إذا كان منهم جنسيات مختلفة غير الجنسية المحلية أو الجنسية محل إنشاء هذه المنظمة غير الحكومية والقانون الإقليمي الخاضعة له.
4. الموظفون: يجب على موظفي هذه المنظمات غير الحكومية أن ينتموا إلى ثلاث دول مختلفة فأكثر، حيث في حالة استخدام نفس جنسية الموظفين في المنظمة الدولية غير الحكومية، سيتطلب عليها أن تناوب في نقل الموظفين والمقر عبر الدول الأعضاء الأخرى.
5. التمويل: على المنظمات غير الحكومية تدبير عدد كافي لتمويل ميزانياتها، بحيث تكون الجهات المقدمة للتمويل من ثلاث دول فأكثر، أو من عدد كافي من جهات خاصة أو أفراد، كما من الراجح أنه سيتطلب عليها إعداد الحملات والندوات والدعايات للحصول على التمويل اللازم لأداء مهامها والقيام بأعمالها وتحقيق الأهداف المرجو منها.

(اتحاد الروابط الدولية، 2006م).

مما سبق ذكره نلاحظ أن المنظمات غير الحكومية تكتسب الصفة الدولية في حين توافر أحد الشرطين وهما: (محمد، 2013، ص25).

1. أن يكون نشاط المنظمة يتعدى إطار الدولة الواحدة.
2. أن تكون جنسيات المنسوبين لهذه المنظمة متعددة.

الشرطين أعلاه هما الفارق ما بين المنظمات المحلية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية حيث أن جميع ما ينطبق على الأولى ينطبق على الثانية دون الشرطين أعلاه.

3. الأثر الإيجابي لأعمال المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان:

تؤثر المنظمات غير الحكومية بشكل كبير على حماية حقوق الإنسان وفي جميع الجوانب التعليمية والاقتصادية والثقافية والأساسية وغيرها، وتمتد جهود وأعمال هذه المنظمات إلى العديد من دول العالم، فهي تغيث المحتاجين وتراقب التزام الدول بحقوق الإنسان والقانون الدولي، وتحرص على أن يؤخذ جميع الأفراد حقوقهم الإنسانية، سواء كانت حقوق اللاجئين أو حقوق الطفل أو حقوق المرأة، وحق الأفراد بالتعلم وغيرها العديد من الحقوق والتي تلعب المنظمات غير الحكومية دور رئيسي في تحقيقها وتطويرها بشكل مستمر لتواكب تطور الأزمان والعولمة.

هذا التأثير المحسوس التي تقوم به هذه المنظمات، هو أحد الأسباب في تنميتها وتزايد أعدادها، وتنوع فئاتها ومستويات عملها، كما أنه تزايد تشابكها واتصالها عبر الحدود الدولية، وتتراوح هذه المنظمات من منظمات ضخمة ذات نفوذ كبيرة مثل منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود حيث تصل ميزانيتهم ما يقارب بليون دولار كما سوف نلاحظ أدناه، وكذلك منظمات شعبية محدودة الإمكانيات، ومن منظمات متوسطة مثل منظمة العفو الدولية (نجوى،2002، ص75)

خلال الثلاث عقود الأخيرة من القرن الماضي شهد العديد من المنظمات الحكومية الدولية اقبال عالي للمنظمات غير الحكومية؛ سواءً في تأسيس المنظمات وإعدادها وإقبال الرأي العام لتلك المنظمات، وهذا يشمل كذلك المنظمات غير الحكومية المحلية، حيث أنه هذه المنظمات تبذل مجهودات عديدة جداً على الصعيد المحلي والدولي كما سنشهد في الفصل الثاني ادناه (علي، 2003، ص286)

يوجد في الهند أكثر من مليون منظمة غير حكومية، وما يزيد عن (200,000) منظمة غير حكومية في السويد، وما يقارب (65,000) منظمة غير حكومية في روسيا، و(210,000) منظمة غير حكومية في البرازيل وهذا التزايد الكبير بالمنظمات غير الحكومية واكتساحهم على الميدان الدولي والمحلي بلا شك يلعب دور تأثيري في العديد من الأصعدة والتي على رأسها الصعيد الإنساني.

1.3. أمثلة لأبرز مجهودات المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان

تلعب المنظمات غير الحكومية دور كبير جداً على صعيد حقوق الإنسان حيث تعتبر من أوائل المستجيبين للأزمات التي تحتاج إلى حماية حقوق الإنسان.

وكذلك الإستجابة للكوارث التي من صنع الإنسان، من حيث تموين المحتاجين بالأطعمة والإحتياجات الأساسية في أراضي النزاع المسلح، وتسهم في حماية حقوق اللاجئين والمحتجزين والتأكد أنهم يعاملون بالمعايير الإنسانية المتفق عليها دولياً.

وتتميز المنظمات غير الحكومية عن غيرها بسهولة معرفة ما إذا كانت منظمات غير حكومية أو حكومية، حيث تدرج تحت لفظ (منظمة غير حكومية / NGO – non governmental organization) في حال كانت منظمة غير حكومية، بينما توجد العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية التي لا تميز بلفظ معين كما سوف نلاحظ هذا في المبحث الثاني لاحقاً.

1.1.3. الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان:

تلعب المنظمات غير الحكومية دور فعال جداً في حماية حقوق الإنسان، وفي هذا المطلب سنلقي الضوء على أمثلة عديدة لتلك المنظمات سواءً على الصعيد الدولي أو المحلي، وذلك لبيان الجهود المحسوسة لهذه المنظمات والمؤثرة على الزمن الحالي، وسنلقي الضوء أولاً على الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) وهي منظمة غير حكومية دولية تدافع عن جميع حقوق الإنسان؛ المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذه الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) تتشكل من (164) منظمة غير حكومية في حماية حقوق الإنسان، وإطارها الدولي يشمل (5) قارات حول العالم.

يقع مقر أمانة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في فرنسا، وهي منظمة غير حزبية وغير طائفية وغير سياسية وليست لصالح مشروع منظمة أخرى، حيث هي منظمة غير حكومية معترف بها وباستقلاليتها وخبرة هذه المنظمة وموضوعيتها وتركيزها على حل الانتهاكات الإنسانية الدولية هو العامل المساهم في زيادة مصداقيتها وحيازتها على إقبال جيد من الرأي العام، كما يساهم في الحفاظ على ذلك من خلال العمل بشفافية كاملة (FIDH، 2011, page 4.)

أصدر المرصد عدد (331) مداخلة عاجلة تشمل (نداءات عاجلة، وبيانات صحفية، ورسائل مفتوحة أو مغلقة إلى السلطات وزعت بعدة لغات) تتعلق ب (58) دولة، وعليه تحرك عدد من (41) منظمة غير حكومية للتعامل مع قضايا تتعلق ب (887) مدافعاً عن حقوق الإنسان. ومما لا شك فيه أن هذه الجهود ساعدت على زيادة وضوح الدوافع النبيلة الخيرية التي تتبعها تلك المنظمات غير الحكومية، حيث اتخذت آليات حماية معينة وواجهة الجهات ذات السلطة السياسية والقضائية الوطنية، ومواجهة الجهات ذات السلطة السياسية والقضائية الوطنية.

كما أن جهود المنظمات غير الحكومية في الدفاع على هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان وجهود الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، والمنظمات غير الحكومية المشاركة أثرت على الإطار المحلي والدولي، ونوضح ذلك على النحو التالي:

أولاً الأثر على الصعيد المحلي يتشكل في التالي:(FIDH، 2011, page 13.)

- الحصول على حكم براءة (59) من المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بعد اسقاط التهم أو العفو عنها في (روسيا، وتركيا، وموريشيوس، وجيبوتي، وغامبيا، ومصر، وتونس، وسوريا، وغيرها).
- القيام بتدريب وتأهيل أكثر من (20) مدافعاً على نظام المعلومات والبيانات وأمن التخزين.
- المبادرة بحوالي (30) منظمة غير حكومية مجهزة وقادرة على متابعة أو تعزيز أنشطة المدافعين.
- المساهمة في إقامة منتديات للحوار بين السلطات والمجتمع المدني الكونغولي.
- المساهمة في تقديم مشروع القانون الصارم بشأن الجمعيات إلى برلمان كمبوديا.
- إجراء اللازم للحصول على حكم قضائي على (5) من الجناة الرئيسيين في عملية الاغتيال لفوربيرت شيبيا وفديلي بازانا، رئيساً وعضواً من (VSV).

ثانياً الأثر على الصعيد الدولي يتشكل في التالي :(FIDH، 2011, page 13.)

- تبني اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قرارًا بشأن حل أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا في انعقاد الجلسة رقم (50).

- الحفاظ على عنصر "المدافعين عن حقوق الإنسان" داخل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- إنشاء مكتب خاص للمدافعين عن حقوق الإنسان، بمقر خاص لهم لدى اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR).
- إطلاق سراح أعضاء مجلس الأمن بكفالة جمعية الممرضات البحرينية (البحرين).

2.1.3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

يقع المقر الرئيسي لمنظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الهلال الأحمر في جنيف، ولديها عدد هائل من الموظفين من أفراد ذوو كفاءة عالية وموزعين في حوالي (80) بلدًا مختلفً، وكما أن هذه المنظمتين توظف متطوعي جمعيات الصليب والهلال الأحمر الوطنية في مختلف الدول الأخرى، وهذا يطرح التساؤل وهو كم عدد هؤلاء الموظفين؟ يصل عدد الموظفين التابعين للجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حوالي (12,000) موظفًا، وحوالي (800) منهم يعملون لدى المقر الرئيس في جنيف، وحوالي (1200) منهم يعملون كمندوبين إدارة للبعثات الدولية، والنصف الآخر يشمل المختصين مثل المهندسين والمزارعين والأطباء والمترجمين الفوريين، وغيرهم، وحوالي (10,000) أعضاء آخرين من الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمر وعادةً ما يكون هؤلاء الأعضاء في موقع العمل الميداني (صالح، 2016، ص93)

تنجز المنظمات غير الحكومية الكثير من الأعمال وفي بعض الأحيان بشكل أكبر من السلطات الدولية والمنظمات الحكومية، ويشهد الزمن الحالي تزايد كبير بأعداد المنظمات غير الحكومية في جميع الأنشطة والإطارات، ويعود ذلك إلى قابلية هذه المنظمات غير الحكومية على إنتاج تغيير محسوس يؤثر على الأفراد والمجتمعات إيجاباً، حيث تشكل هذه المنظمات غير الحكومية حاجز حامي لهم دون تحيز أو منفعة غير مباشرة لها في أداء هذه المهمات، وعليه سوف نتطلع في هذا القسم من البحث على أمثلة عن هذه المنظمات غير الحكومية الجبارة والفاعلة في حماية حقوق الإنسان، بالنظر إلى المهام والجهود الجبارة المبذولة كمنظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر: (صالح، 2016، ص91-92.)

- تسعى هذه المنظمة على توفير الرعاية الطبية للجرحى والجنود في ساحات القتال المسلح وتطبق هذه الخدمة الطبية عليهم جميعاً دون أي تمييز أو محاباة.
- تسعى هذه المنظمة على توفير الحماية للجهات الإنسانية والطبية التي تساهم في تقديم خدمات إنسانية وطبية للمصابين والجرحى، حيث أن شعور مقدمي الخدمات الإنسانية والطبية بالأمان، يمكنهم من دخول ساحات القتال من أجل إنقاذ حياة المصابين والجرحى، وعدم شعورهم بالأمان سيدفعهم على أن لا يغامروا بالدخول في ساحات القتال.
- تشجع هذه المنظمة غير الحكومية على إنشاء وتأسيس جمعيات العون والإغاثة في العديد من الدول حول العالم، وتسمى هذه الجمعيات المشجعة بالجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمر، وهذا دون مبالغة ساهم في وجود جمعيات للصليب والهلال الأحمر في أغلب ساحات العالم وفي جميع القارات إن لم تكن جميع الدول كذلك.
- كما تساهم هذه المنظمة في تعزيز ودعم القوانين التي تسعى خلف توفير الأمن والحماية لضحايا النزاعات المسلحة، على سبيل المثال لا الحصر: القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال، وغيرها.

- كما تقوم هذه المنظمة غير الحكومية في زيارة الأسرى نتيجة النزاعات المسلحة، والمحتجزين المدنيين في مواقع وأماكن احتجازهم وذلك للتأكد من أوضاعهم والاطمئنان على حالتهم، وللتأكد من أن المحتجزين يعاملون معاملة سليمة إنسانية، دون عنف أو أذية أو انتهاك.
- تسعى هذه المنظمة دوماً على توفير المياه النظيفة والغذاء والعلاجات والأدوية وغيرها من مواد إغاثة للمدنيين المحاصرين، ويتبين لنا ذلك في جهود هذه المنظمة التي تبذلها لضحايا النزاع المسلح في سوريا، سواء في مخيمات اللجوء أو أماكن الحصار أو مناطق النزوح.
- كما أن هذه المنظمة غير الحكومية تقوم دوماً بالدور الرقابي، حيث تقوم بمراقبة مخالفي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أينما وجدت، وتقوم بالتعاون مع الجهات الدولية الأخرى ذات العلاقة والنفوذ لغرض تطوير إجراءات الأنظمة وقواعدها.
- تعمل هذه المنظمة بشكل مستمر على تأمين سير عمل الوكالات المركزية والتي تقوم بالبحث عن المفقودين المشار إليها في اتفاقيات جنيف، وذلك لغرض تأمين وصول هؤلاء المفقودين إلى أسرهم وذويهم.

إن الخدمات المقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يمكن حصر غالبية المستفيدين منها في التالي : (علي، 2009، ص53.)

- الجرحى من الحروب والنزاعات المسلحة: الإهتمام بجرحى الحروب والنزاعات المسلحة.
- الأفراد المحتجزين والموقوفين أثناء النزاع المسلح: وذلك في مناطق العالم الساخنة والملتهبة والتي قد يمس هؤلاء الموقوفون أو المحتجزون صور عنف أو معاملة غير إنسانية وغير عادلة، وصور من سوء المعاملة المجحفة.
- المدنيين الذين كفّو عن النزاع أو لا يشاركون فيه: بحيث لا يشاركون في أعمال قتالية أو هجمات ومواجهات عنيفة
- النساء المعرضين للعنف الأسري أو الاضطهادات الجنسية وغيرها.
- المصابين بإعاقات جسدية والنازحين والمنسيين.
- الأطفال الذين يشاركون في أعمال حربية: والذين يتجندون بشكل نظامي، وهذا ما يشار إليه في زمننا الحالي ب "تجنيد الأحداث" ومن يخرطون منهم بأعمال خطيرة، تهدد سلامة أبدانهم أو صحتهم سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

3.1.3. منظمة أطباء بلا حدود.

تعد منظمة أطباء بلا حدود من أبرز المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي والتي تهدف وتسعى دوماً إلى تحقق جملة أهدافها الرئيسية، وتحصيل أهدافها الجزئية، والتي تأسست منظمة أطباء بلا حدود من أجلها، ومن أبرز تلك الأهداف الآتي :(صالح، 2016، ص118-119.)

- الإسهام في إنقاذ وإغاثة الأرواح البشرية من الفناء والهلاك بالذات في الأوضاع والظروف الخطيرة، والتي تشمل الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان وحروب النزاع المسلح، وغيرها.
- تهدف هذه المنظمة على تخفيف وتقليص معاناة المرضى بالذات المرضى المصابين في الحروب والنزاعات المسلحة.

- تهدف هذه المنظمة على مساعدة وعون الأفراد على استعادة قدراتهم، بعد آثار الظروف الخطرة التي تهدد حياتهم، وهذه القدرات تشمل الضوابط النفسية والصحية، وغيرها، حيث تساهم في إعادة تأهيل ضحايا الحرب.

ستكون هذه المنظمة بحاجة إلى طاقم عمل كبير وتمويل عالي كي يتسنى لها القيام بأهدافها في الإطار الدولي وتقديم خدماتها الطبية على سائر دول العالم بالشكل المطلوب، وعليه تستمر منظمة أطباء بلا حدود في خدمة ضحايا الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم، وتشير إحصائيات الموارد البشرية لسنة 2012م في التقرير الدولي للمنظمة إلى جملة الحقائق الآتية:(صالح، 2016، ص119-120.)

- بما يخص الأطباء: وضح التقرير أن عدد الأطباء القائمين بالعمل في منظمة أطباء بلا حدود وصل عدد (1,548) دكتور في سنة 2012م وموزعين في مختلف مناطق العالم لإجراء عمليات منظمة أطباء بلا حدود، وهو ما يقارب (13%) من إجمالي طاقم منظمة أطباء بلا حدود.
- بما يخص أفراد الطاقم الطبي المساعد والممرضون: يشير ذات التقرير في سنة 2012م أنه وصل عدد الممرضين (1,785) ممرض، وهو ما يقارب (15%) من إجمالي طاقم منظمة أطباء بلا حدود.
- بما يخص القسم غير الطبي: أوضح ذات التقرير في سنة 2012م إلى أنه وصل عدد هؤلاء المنسوبين (2,672) أو ما يعادل نسبته (44%) من إجمالي طاقم منظمة أطباء بلا حدود ويتوزع إجمالي الطاقم على المستويين التاليين:

1) المستوى الدولي: بناءً على ما ورد في التقرير عدد منسوبي المنظمة بالمستوى الدولي يصل (2,592) موظف، وما يعادل (7%) من إجمالي طاقم المنظمة لسنة 2012م.
2) المستوى المحلي: أكد التقرير ذاته إلى ارتفاع كبير في هذا المستوى، حيث يوجد به عدد (29,228) موظف وما يعادل (86) % من نسبة منسوبي منظمة أطباء بلا حدود لسنة 2012م، وهذا ما يوضح أن العدد الكلي بلغ (31,820) موظف، والعدد الذي يعمل لدى المقر الرئيسي للمنظمة يعادل (7%) منه ما يقارب (2,592) موظف.

لذا مما لا شك فيه أن منظمة أطباء بلا حدود ستحتاج حجم تمويل كبير لكي يتسنى لها تقديم خدماتها في سائر دول العالم ولتغطية النفقات الإدارية حيث تمتلك عدد كبير جداً من الموظفين، وعليه سيتم النظر إلى كيفية حصول هذه المنظمة على التمويل وضمان استمراريته، لكون التمويل يشكل دوراً هاماً في عمل المنظمة وقيامها بنشاطاتها ونطاق تغطية تلك النشاطات، وللأعداد الكبيرة التي تقدم لهم المساعدة الإنسانية والعون، لذلك على هذه المنظمة الحصول على الدعم المادي من عدة مصادر، وأبرزها التالي :(صالح، 2016، ص120-121.)

- الدول: والتي تشكل أول المصادر، حيث تقدم العديد من الدول إسهامات تبرعيه للمنظمة وذلك لتمكينها على الاستمرار في أداء المهام الإنسانية التي تتقدم بها لسائر دول العالم، والدول الموقعة على اتفاقية جنيف وسويسرا؛ البلد التي أسست به منظمة أطباء بلا حدود يعدان من أكبر المتبرعين لها بشكل دوري ومستمر.
- الجمعيات الوطنية الخاصة باللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مختلف الدول: والتي أسهمت بشكل فعال على التبرع للمنظمة.
- الإتحاد الأوروبي: والذي يتبرع بشكل مستمر ويسهم بشكل فعال بدعم منظمة أطباء بلا حدود، كما أن عدة منظمات دولية فعالية غيرها تتبرع من وقت لآخر.

- تبرعات الأفراد والجماعات المهتمين، وبالذات المؤمنين منهم برسالة المنظمة.

ومن أبرز إنجازات منظمة أطباء بلا حدود هي وفقاً لإحصاءاتها السنوية 2012م:

أ. علاج ورعاية ضحايا الأمراض؛ تحديداً مرض سوء التغذية: تشير تقارير منظمة أطباء بلا حدود أنها عالجت عدد (171,000) طفل ممن تم عنايتهم في مراكز سوء التغذية التكميلية خلال سنة 2012م وهؤلاء الأطفال تم علاجهم في مختلف دول العالم.

ب. علاج حالات العنف الجنسي، حيث يعد هذا الشكل من أشكال العنف المحرمة والتي أصبحت تؤرق سائر دول العالم، وعليه استطاعت منظمة أطباء بلا حدود أن تقوم بعلاج عدد حوالي (10,600) حالة عنف جنسي بشكل طبي بعام 2012م.

ج. تقديم التطعيمات ضد الحصبة وعلاجها، حيث تم تقديم عدد يزيد عن (690,000) تطعيم ضد الحصبة، كما أن المنظمة نشرت العديد من الحملات والإعلانات للتوعية بشأن هذا المرض عبر سائر وسائل الإعلام والجهات الإعلامية، وبعون الله وتوفيقه عالجت عدد (26,200) شخصًا مصابًا به.

د. علاج مرض الإيدز أو مرض نقص المناعة، نلاحظ في سنة 2012م أن منظمة أطباء بلا حدود أسهمت في علاج (310,500) مصابًا بمرض الإيدز بالإضافة إلى إجراء حملات توعوية عن المرض.

ه. علاج مرض الملاريا حيث شهدت سنة 2012م جهود كبيرة من منظمة أطباء بلا حدود في مكافحة هذا المرض وعلاج المصابين به، حيث قامت بعون الله وتوفيقه بعلاج ما يزيد عن (1,640,000) شخصًا مصابًا بهذا المرض الخطير.

و. أسهمت هذه المنظمة في معالجة أمراض الصحة النفسية حيث في عام 2012م قدمت استشارات نفسية لعدد يزيد عن (169,000) شخصًا، وقدمت لهم جلسات استشارية جماعية تعادل (21,700) خلال ذات السنة.

4.1.3. الوسائل الإعلامية.

يلعب الإعلام دور قوي وفعال في التأثير على الرأي العام وزيادة الوعي العام في الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان والانتهاكات الإنسانية وغيرها التي تتشكل في العديد من الدول، وعليه يتضح أهمية دور هذه الدعايات أو الإعلانات والإعلام بشكل عام من قنوات إخبارية ونشرات إعلامية على بروز دور المنظمات غير حكومية، حيث نشوء أي كارثة سواء طبيعية أو من صنع الإنسان، في غضون وقت بسيط ووجيز من حصول تلك الكارثة تتجه العديد من المنظمات غير الحكومية بإغاثة المحتاجين ومعالجة المصابين وهذا يتم بيانه للأفراد والمجتمعات عبر الجهات الإعلامية والإخبارية.

مما يجعل الحملات الإعلامية بطريقة غير مباشرة تؤثر في زيادة التمويل لهذه المنظمات غير الحكومية، حيث ستزيد نسبة المتطوعين لها بعد مشاهدة مجهوداتها في أرض الواقع، وعليه سيتم أدناه النظر إلى الترابط والتخالط بين المنظمات غير الحكومية والجهات الإعلامية:(صالح، 2016، ص 180-205)

أ. موضوع برامج النظافة الشخصية والبيئية والمنزلية: حيث سعت العديد من المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان لتمكين الأفراد والمجتمعات على العيش في بيئة سليمة ومحترمة ولتمكينهم على العيش بصحة وعافية ومن المنظمات المهتمة بذلك: منظمة الصحة الدولية، منظمة اليونيسف ومنظمة أطباء بلا حدود، وغيرها من المنظمات، حيث أن عنصر النظافة مهم جداً لتقليل من حدوث الأمراض المعدية وغير المعدية، وتحديداً الأمراض الجنسية منها مثل:

السيلان والجرب والإيدز، ووسائل الرسائل الصحية لما كانت تصل للأفراد والمجتمعات لولا الله ثم جهود وأعمال وسائل الإعلام التي تسهم بشكل مباشر في تنبيه الأفراد وتوعيتهم، من فيديوهات صوتية تعد من المنظمات غير الحكومية وغيرها من تنبيهات، وهي تساعد السكان بشكل عام، وتحديداً السكان في الجهات الموبوءة.

ب. كما تساهم الحملات الإعلامية في مساعدة المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، وذلك عبر زيادة وعي الأفراد والمجتمعات عن الأمراض السارية والمعدية والتي تشمل: الملاريا، والحصبة، والزهري، والسل، والإيدز، وغيرها من أمراض معدية عديدة وهذه الأمراض المعدية لا تزال مستوطنة في العديد من القارات مثل أمريكا وأفريقيا وآسيا، وغيرها، وقد قامت منظمة الصحة الدولية بالتوعية عن تلك الأمراض المعدية وذلك للتوضيح لكافة دول العالم عن حجم الحالات المصابة بهذه الأمراض الخطيرة على مستوى العالم للحد من انتشارها وزيادة الوعي العام والحفاظ على صحة الأفراد والمجتمعات.

ج. كما تساهم وسائل الإعلام في مساعدة المنظمات غير الحكومية لحماية حقوق الإنسان في محاربة التمييز والعنصرية بجميع أشكالها: حيث تهتم العديد من المنظمات غير الحكومية في الحفاظ وإغاثة كل المحتاجين دون أي تمييز أو عنصرية أو تحيز أو حتى محاباة، وهذا ما شهدناه في اللجنة العامة للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود ومنظمات غير حكومية أخرى أدناه حيث عنصر عدم التمييز ومعاملة الكل بالتساوي هو عنصر أساسي تحمله كافة المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان.

د. كما كافحت المنظمات غير الحكومية بتوعية المرأة بحقها في الملكية والميراث وذلك بالاستعانة مع الجهات الإعلامية، حيث في العديد من دول العالم الثالث توجد تقاليد معيبة بحيث لا تورث المرأة حقها ولا تستطيع التصرف بما تملكه سواء بيعه أو استثماره أو غيرها، وهذا ما دفع المنظمات في السعي خلف إعطاء المرأة حقوقها من الإرث حيث هو حق لها، ولا يقبل حرمانها منه، وبالذات وأن بعض هؤلاء النساء يتم تعذيبهم وأذيتهم حين طلب حصتهم من الإرث إما عبر ضرب جسدي أو مقاطعة أو حرمان من الزوج أو المصروف أو الإقامة الجبرية في المنزل أو حتى في بعض الحالات النادرة القتل.

ه. تساهم المنظمات غير الحكومية بمساعدة الجهات الإعلامية في دعم حقوق الأطفال، حيث توجد العديد من البلدان وللأسف البعض منها عربية تقوم بتعذيب الأطفال، وقد أسهمت العديد من الوسائل الإعلامية بكشف تلك الانتهاكات عبر منشورات صحفية وبرامج تلفازية تحديداً الإنتهاكات القائمة ضد هؤلاء الأطفال في أماكن الإحتجاز، حيث يتم انتهاك حقوق الأطفال المحتجزين وإجراء شتى أنواع التعذيب بهم من ضرب جسدي أو حرمانهم من المواد الغذائية والمياه، أو سوء تغذيتهم عمداً وغيرها من أوجه التعذيب الأكثر عنفاً، وقد سلط الضوء تقرير المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي الخاص الممارسات والمعاملات المقامة ضد الأطفال في أماكن احتجازهم بسنة 2011م.

5.1.3. منظمة الرعاية الدولية.

منظمة الرعاية الدولية تعد من أضخم المنظمات غير الحكومية الدولية حيث بين العامين 2019م – 2020م شهدت أعمالها (104) دولة، مما يوضح ضخامة الإطار التطبيقي لأعمال هذه المنظمة، والتي شملت في غضون تلك المدة بعدد (1,349) مشروعًا تم تطبيقها في شتى دول العالم وفي شتى الظروف الإنسانية، لحل الأزمات والكوارث ولإغاثة المحتاجين،

ولتطبيق ميكانيكيات تساعد في تحسين وتطوير حياة البشر، سواء من خلال تطوير الحصول على الاحتياجات الأساسية أو تطوير وسائل التعلم من تطوير مدارس ومعلمين وتحفيز الطلاب خاصةً الطالبات، حيث توجد بعض العادات التقليدية لدى بعض البلدان عن عدم ذهاب البنات للتعلم لعدم وجود الحاجة إلى ذلك.

بذات المدة قامت هذه المنظمة الجبارة في مساعدة ما يزيد عن (92,000,000) إثنين وتسعين مليون شخصًا، إما من أفراد استفادوا من مشروع واحد أو عدة مشروعات من المنظمة غير الحكومية، ولتركيز هذه المنظمة على العدالة بين الجنسين وعلى حقوق المرأة بشكل خاص، يتبين أن نسبة البنات أو النساء المستفيدين من مشاريع وخدمات هذه المنظمة تعادل نسبة (73%) من عدد المستفيدين من خدمات منظمة الرعاية الدولية[1].

كما سبق ذكره منظمة الرعاية الدولية تطبق العديد من الجهود الإنسانية لمساعدة العديد من الدول، ولعله ملائماً أن نذكر أبرز أهداف هذه المنظمة غير الحكومية، وذلك لكي يتسنى للقارئ ملاحظة الاهتمامات التي تركز عليها هذه المنظمة، سيتم ذكر أهمها في الإطار الزمني من 2019م – 2020م على النحو التالي: (CARE، 2019/2020, page 2.).

- تهدف هذه المنظمة بشكل عام إلى دعم المهمشين والفقراء والمجتمعات وذلك للتغلب على الظلم ومعالجة أزمات الفقر.
- تهدف هذه المنظمة إلى الاستجابة للطوارئ، وعليه وصلت منظمة الرعاية الدولية إلى ما يزيد عن (28,000,000) ثمانية وعشرون مليون شخصًا تضرروا من الكوارث والأزمات بما في ذلك جائحة كورونا وأوجه الصراع العام سواء حروب أو مضايقات تمس بصلب إنسانية الأفراد، إما من انتهاكات جسدية أو معنوية يتعرضون لها.
- تهدف هذه المنظمة إلى تحصيل حياة خالية من العنف، تحديداً العنف القائم على الأفراد تحديداً العنف الصادر من الجنسين، وعليه تمكنت هذه المنظمة إلى الوصول لعدد من الأفراد يقارب (2,400,000) مليونين وأربعة مائة شخصًا لحمايتهم ودعمهم ضد العنف القائم بحقهم، بالذات النساء المعرضات لأشكال العنف من الجنس الآخر أو الرجال المعرضين لصور العنف من الجنس الآخر، علماً أن الأول أكثر انتشار من الآخر.
- تهدف هذه المنظمة إلى تحصيل الصحة والحقوق والإنجابية وصحة الأم، ليتسنى للأم العيش بحياة كريمة لا تمس بإنسانيتها، وعليه عملت منظمة الرعاية الدولية على الوصول لعدد أكثر من (33,000,000) ثلاثة وثلاثون مليون شخصًا، وأغلبهم من النساء والفتيات، لتزويدهم بالمعلومات وسبل الوصول إلى الخدمات الصحية عند الحاجة.
- تهدف منظمة الرعاية الدولية على التمكين الاقتصادي للمرأة، وعليه بادرت هذه المنظمة غير الحكومية في دعم ما يزيد عن (2,600,000) مليونين وستمائة ألف امرأة وفتاة لمعاونتهم على تحقيق المكاسب وزيادة قابليتهم للوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم بها، ليتسنى للمرأة أو الفتاة أن تشعر بالأمان والاتزان الاقتصادي الذاتي.
- تهدف منظمة الرعاية الدولية إلى تزويد الأفراد بحاجاتهم الأساسية بما في ذلك العناصر الغذائية والتغذية، وعليه يتبين من التقرير وصول المنظمة غير الحكومية إلى عدد يفوق (22,600,000) إثنين وعشرون مليون وستمائة ألف شخص، وذلك للمساهمة في زيادة حصولهم على تلك العناصر الغذائية والغذاء، والمساعدة في قدرتهم على التعامل مع آثار تغير المناخ، في زراعتهم أو حصولهم على المواد الغذائية.

وعليه يتضح أن هذه المنظمة تصل إلى عدد كبير جداً من الأفراد لتقديم خدمات الدعم المطلوبة، سواء كانت غذائية أو علاجية أو أساسية، كما أنه يطرح السؤال وهو كيف تقوم منظمة الرعاية الدولية تقديم خدماتها بعد الوصول إلى الأفراد المراد دعمهم؟

كما تركز هذه المنظمة على تطوير البرامج التعليمية بشكل مستمر، وذلك للتأكد على حصول الطلاب على مستوى عالي من التعليم، ليتسنى لهم التعلم والنضج في بيئة سليمة، وتحديداً في تعليم الفتيات حيث توجد بعض العادات والتقاليد التي تدفع بعض الفتيات على التساهل والتكاسل في دراستهم وفي بعض الحالات ترك دراستهم من المرحلة الثانوية، وعليه ركزت من خلال شركائها في الصومال وزيمبابوي وأفغانستان، على الإسهام في زيادة التعليم الشامل للجنسين وأنظمته وأساسياته، وتحسين جودة التعليم، وتوفير الدعم التعليمي (كإرشاد ومنح)، ومعالجة الأعراف الاجتماعية الضارة والتي تمنع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة، تحديداً في مدينة الصومال من 2019م – 2020م، وعليه قامت منظمة الرعاية الدولية بتحقيق التالي:(CARE، 2019/2020, page 21.)

- تسجيل لأول مرة عدد (6,600) فتاة تتراوح أعمارهم بين 10 – 12 سنة في المدرسة أو إعادة تسجيلهم بعد التسرب من المدرسة.
- تم دعم عدد ما يقارب (7,200) فتاة خارج المدرسة تتراوح أعمارهم بين 13 – 16 سنة من خلال برامج مخصصة للتسريع الأساسي وهو يتشكل في برنامج تعليمي يحفز المتأخرين دراسياً باللحاق بأقرانهم، مما يتيح لهم أن يكونوا قادرين على الدخول في النظام الرسمي للتعليم.
- دعم ما يقارب بعدد (6,600) فتاة تتراوح أعمارهم بين 17 – 19 سنة ممن تسربن دراسياً أو لم يذهبن إلى المدرسة مطلقًا، حيث تم دعم المدرسة من خلال فرص تعليمية مصممة خصيصاً لهم.
- أسهمت منظمة الرعاية الدولية عبر برامجها القائمة في الصومال وزمبابوي وأفغانستان بتدريب عدد (972) من المدرسين، وتدريب عدد (304) لجنة إدارة مدرسة، كما تلقى (30) إماماً دينياً و(140) معلماً إسلامياً تدريباً على كيفية معالجة الضرر الناتج عن الأعراف الاجتماعية التي تمنع الفتيات من الذهاب إلى المدارس، والسعي خلف التعلم، كما تم تقديم ل عدد (10,800) فتاة بمستلزمات النظافة أثناء الدورة الشهرية.

2.3. أمثلة لأبرز مجهودات المنظمات غير الحكومية المحلية في حماية حقوق الإنسان:

الجمعيات الأهلية هي إحدى الصور التي تتشكل فيها بعض المنظمات غير الحكومية في المملكة العربية السعودية ولكن كلمة "الأهلية" قد يشمل بها بعض المنظمات الحكومية مثل جمعية الملك عبد العزيز الأهلية النسائية، (السعودية، 2021م) وجمعية المدينة المنورة الأهلية لتنمية المجتمع (المدينة المنورة، 2021م). وغيرها العديد من الجمعيات الأهلية الحكومية، وعليه إضافة كلمة "الأهلية" ليس بالضرورة يعني أن المنظمة تعد غير حكومية، وإضافةً على ذلك وبالرجوع إلى نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/8) وتاريخ 1437/02/19ه، نلاحظ أنه لم يفرض في المادة (9)[1]

[1] نص المادة (9) من نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية: يجب أن تشمل اللائحة الأساسية البيانات والأحكام الأساسية المتعلقة بالجمعية، وعلى وجه خاص ما يأتي :1- اسم الجمعية ومقرها الرئيس، والنطاق الجغرافي لخدماتها. 2- الغرض الذي أنشئت من أجله. 3- أسماء المؤسسين، وبياناتهم، وعناوينهم الدائمة. 4- شروط العضوية وأنواعها، وحقوق الأعضاء وواجباتهم5 - تحديد موارد الجمعية من بين المصادر المنصوص عليها في المادة (الثانية عشرة) من النظام، وكيفية التصرف فيها.6-- تحديد بداية السنة المالية للجمعية ونهايتها. 7- - تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة، والأحكام المتعلقة بانتخابهم، ومدة المجلس، على ألا تتجاوز أربع سنوات قابلة للتجديد، والنصاب النظامي لاجتماعاته 8 - أساليب المراقبة المالية.9 - الأحكام المتعلقة بأجهزة الجمعية، ومهمات واختصاصات كل منها، وكيفية اختيار

الخاصة بالبيانات والأحكام الأساسية المتعلقة بالجمعية الأهلية، كون الجمعية غير حكومية أو لا يشمل طاقم أعضائها بموظفين حكوميين أو عدم تأثير الوزارات على أعمالهم وغيرها من الصفات التي تمتاز بها المنظمات غير الحكومية. وإضافةً لذلك نصت المادة (23)[2] "من ذات النظام محل نظر" حيث نصت على حالات تتيح للوزير تعليق نشاط الجمعية الأهلية سواءً كان بشكل مؤقت أو دائم أو دمجها بجمعية أخرى، مما يوضح أحد أوجه القيد على استقلالية هذه الجمعيات الأهلية وهذا القيد من الجهات الحكومية يتعارض مع أحد أهم شروط المنظمات غير الحكومية، حيث يجب أن تكون مستقلة عن تأثير الدولة، على العلم أن هذا الشرط صعب التطبيق حتى على المنظمات غير الحكومية الدولية لكون الدول تعد من أكبر الجهات التمويلية لها كما لاحظنا، وعلى طبيعة الحال لعدم وجود فصل واضح وصريح بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المملكة العربية السعودية كما سيتم التنويه عليه أدناه.

الفصل بين المنظمات غير الحكومية الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية يعد أمر سهل جداً، حيث يتم ذكر لفظ المنظمة غير الحكومية (NGO) في وصف المنظمات غير الحكومية، مما يوضح صراحةً على أنها منظمة غير حكومية ويفصلها عن المنظمات الحكومية الأخرى، ولكن عند النظر إلى المنظمات غير الحكومية في المملكة العربية السعودية لا نجد لفظ واضح وصريح يفصل بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ومن الممكن أن يظن البعض ويقول أن المنظمات الأهلية هي المنظمات غير الحكومية ولكن بعد النظر إلى بعض المنظمات الأهلية (بناءً على ما سبق ذكره يوجد جمعيات أهلية حكومية مشمولة تحت مظلة "الجمعية الأهلية").

المملكة العربية السعودية تهتم بشكل كبير في حماية حقوق الإنسان وفي تعزيز المنظمات غير الحكومية الطوعية، ودليل ذلك ما ذكره صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود "نحن ننظر إلى القطاع غير الربحي بأنه قطاع مهم في دعم مسيرة التعليم ومسيرة الثقافة وفي قطاع الصحة وفي القطاع البحثي، وسنعتمد على القطاع غير الربحي بشكل رئيسي جداً"[3]. وعليه يتبين أن المنظمات غير الحكومية تشكل اهتمام عالي في الدولة، كما أن المملكة العربية السعودية تشجع الجمعيات سواء كانت جمعيات حكومية أو غير حكومية في حماية حقوق الإنسان أو لأغراض أخرى وذلك عبر منح مالية.

العاملين فيها، وكيفية إنهاء خدماتهم. 10- الإجراءات اللازمة لدمج الجمعية في جمعية أخرى. 11 - الإجراءات اللازمة لتعديل اللائحة الأساسية. 12 - القواعد التي تتبع عند حل الجمعية حلاً اختياريًا، وإجراءات التصفية والجهة التي تؤول إليها أموالها، على أن تقصر على الصندوق أو إحدى الجمعيات ذات النشاط المشابه المسجلة نظاماً.

[2] نص المادة (23) من نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، 1- للوزير - بقرار مُسَّببٍ وبعد إنذارها - تعليق نشاط الجمعية مؤقتاً، أو حلها أو دمجها في جمعية أخرى، وذلك في إحدى الحالات الآتية :أ - إذا قل عدد أعضائها عن خمسة أشخاص. ب - إذا خرجت عن أهدافها، أو ارتكبت مخالفات جسيمة لهذا النظام، أو اللائحة، أو اللائحة الأساسية. جـ - إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية. د - إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها. هـ - إذا ارتكبت مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية، أو النظام العام، أو الآداب العامة، أو أي فعل يخل بالوحدة الوطنية. 2 - إذا ثبت للوزارة وقوع أخطاء جسيمة تؤثر على تنفيذ عقد أبرمته الجمعية مع جهة حكومية أو خاصة لإدارة مؤسسة تابعة لها أو تنفيذ أي من مشروعات تلك الجهة أو برامجها أو خدماتها؛ فللوزارة - بعد التنسيق مع الجهة - وقف تنفيذ العقد مؤقتاً إلى حين إزالة المخالفات، أو إنهائه.

[3] التقرير السنوي الخاص بجمعية الفيصلية الخيرية السنوية بجدة، سنة 2021م، صفحة 5.

توجد عدة منظمات غير حكومية أهلية بهذا الشكل من الربط لتوضيح مقر الجمعية (أو إطار عملها الجغرافي) مثل جمعية البر الأهلية بمحافظة رابغ، وهي جمعية تهدف إلى تقديم البرامج الإجتماعية المتنوعة كما أنها تساهم في تأهيل وتلبية الإحتياجات الخاصة بالمستفيدين وتعزيز وتنمية الأفراد على العمل التطوعي في المجتمع المحلي وغيرها من أهداف وتقوم بمشاريع عديدة ومن أبرزها كفالة الأيتام حيث في سنة 2021م قامت بكفالة (230) يتيماً ويتيمة بمبلغ (774,900) ريال، وكفالة (10) أسر وتقديم ما يزيد عن (3885) سلة غذائية بقيمة إجمالية تقارب (1,505,151) ريالًا وتقديم الأجهزة الكهربائية التي تحتاجها الأسر مثل الثلاجات والفريزرات والتي استفادت منها (110) أسرة بتكلفة تقارب (113,320) ريالًا وتوزيع ما يقارب (300) صهريج ماء وما يزيد عن (8,950) كراتين مياه معبأة مما كلف قرابة (130,000) ريال، وغيرها من المشاريع الخيرية الأخرى التي تسهم في رفع سقف حياة المحتاجين وتلبي إحتياجاتهم الأساسية، ليتسنى لهم العيش بحياة كريمة. (رابغ 2021م، ص8-15.).

كما نجد جمعية البر الأهلية بسجر آل عاصم، وهذه الجمعية غير الحكومية تقوم بالعديد من المبادرات الخيرية والمشاريع السنوية لغرض مساعدة المحتاجين ورفع مستوى حياتهم ودخلهم ومن أبرز هذه المشاريع التي قامت بها بسنة 2021م تتشكل في تقديم سلات غذائية شاملةً كأطعمة متنوعة تم توزيعها على (88) أسرة وكلفة قرابة (225,400) ريالًا وتقديم المساعدات المالية لعدد (88) أسرة بقيمة إجمالية (172,426) ريالًا وتقديم هدايا عيد الفطر وعيد الأضحى والأضاحي وتوزيع التمور وسلات الأطعمة الرمضانية وغيرها العديد من المشاريع الخيرية الأخرى التي استفادة منها الأسر المحتاجة (سحر آل عاصم 2021م، ص5 – ص7)

لتحديد المنظمات غير الحكومية تم فصلها عن المنظمات المرتبطة بالمدن والمرتبطة بأعضاء السمو الملكي تحديداً في اسم المنظمة، كما تم فصلها عن منظمات الوزارات الخيرية مثل لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية بحي النخيل، (حي النخيل، 2019) حيث هذه المنظمة تشرف وتعمل بها لجنة من أحد اللجان التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومع ذلك مشمولة بلفظ "الأهلية" ومما لا شك فيه أن هذا وجميع ما سلف ذكره يوضح أن الجمعيات أو المؤسسات الأهلية ليس بالضرورة أن تكون منظمات غير حكومية، على الرغم أن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية يهدف كما نص في المادة (2)[4] إلى تنمية المنظمات غير الحكومية لتعزيز المواطن في إدارة المجتمع وتطويره وتعزيز ثقافة العمل التطوعي "بين أفراد المجتمع".

1.2.3. جمعية أصدقاء القلب الخيرية.

توجد العديد من المنظمات غير الحكومية في المملكة العربية السعودية وفي شتى النشاطات والاختصاصات المختلفة والتي بشكل أو بآخر تسهم بشكل إيجابي في حقوق الإنسان، ومنها حق العيش بصحة وعافية ممتازة والحق في الحصول على العلاج، وهذا ما تسعى إليه جمعية أصدقاء القلب الخيرية فهي جمعية خيرية وتهدف هذه المنظمة غير الحكومية إلى خمسة أهداف أساسية وهي (السعودية، 2021م، ص15).

[4] نصت المادة (2) من نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التالي: يهدف هذا النظام إلى الآتي : 1 - تنظيم العمل الأهلي وتطويره وحمايته. 2 - الإسهام في التنمية الوطنية. 3 - تعزيز مأسهمة المواطن في إدارة المجتمع وتطويره. 4 - تفعيل ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع. 5 - تحقيق التكافل الاجتماعي.

- القيام بالعمليات الجراحية للقلب المقفول والمفتوح بجميع أنواعها وأشكالها ومجالاتها ولكل الأعمار سواءً شباب أو أطفال أو كبار لمرضى القلب غير القادرين.
- القيام بالعلاج الطبي الخاص بالقلب في الحالات التي لا تتطلب تدخل جراحي، والقيام بتنفيذ أنشطة وبرامج توعوية صحية بهذا الشأن، وإيضاح الطرق الوقائية والعلاجات الطبية الجراحية لأمراض القلب لزيادة الوعي العام حيال هذه المسألة بالغة الأهمية.
- التعاون الفني والعلمي مع المراكز المتخصصة في الجراحة القلبية وعلاجاتها في المملكة العربية السعودية والعالم.
- التعاون مع الجهات الطبية والمستشفيات، وذلك بقبول الحالات المرضية منهم وعليه يتم حصول المنظمة غير الحكومية على خصومات من تلك المستشفيات، لغرض تغطية المبالغ اللازمة من المتبرعين ومتابعة تلك الحالات المرضية قبل وأثناء وبعد العمليات الجراحية حيث لا يقتصر دور جمعية أصدقاء القلب الخيرية على تنفيذ العمليات وحسب.
- تحصيل تبرعات كافية لتغطية الأتعاب العلاجية الخاصة بالحالات المرضية لدى الجمعية، وذلك بعد مرحلة الإجراءات التشخيصية (أي أن التشخيص مجاني)، ودراسة حالة المريض الاجتماعية والمادية لتحديد مدى قدرته من عدمها وهل يستطيع تغطية تكاليف العمليات والعلاج وغيرها من اجراءات طبية بهذا الشأن أم سيعتمد بشكل تام على الجمعية.

2.2.3. جمعية الفيصلية الخيرية النسوية.

الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية إحدى المنظمات غير حكومية السعودية، وهذه المنظمة الخيرية تهدف إلى تمكين فاقدي السند الأسري اقتصاديا ودعم مؤسسي كيانات التمكين الاجتماعي الناشئة عبر تقديم حلول واقتراحات مبتكرة. وتهدف هذه المنظمة إلى عدة أهداف أساسية منها:

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع، تحديداً الوعي الثقافي.
- تنمية المجتمع المحلي ثقافياً وصحياً واجتماعياً.
- تقديم العون والمساعدة المالية والعينية والطبية والاقتصادية.
- تطوير الكوادر البشرية وذلك من خلال برامج تدريبية وتأهيلية وتوظيفية.

قامت هذه المنظمة الحكومية بإنجازات عديدة في سنة 2021م حيث بلغ عدد المسجلين (1,198) أسرة، والذين استفادوا من برنامج الخدمات المصرفية المقدم من المنظمة حيث صرفت المنظمة غير الحكومية مبلغ يزيد عن (1,000,000) مليون ريال وبالإضافة إلى الشراكة مع منصة إحسان ومؤسسة سند محمد سلمان ودعمهم بالخدمات المصرفية ليصل إجمالي الأسر المستفيدة قرابة (1,281) أسرة.

كما أنها في برنامج الخدمات الصحية صرفت مبلغ تبرعات يزيد عن (161,000) مئة وواحد وستون ألف ريال، والذي تم صرفه على (16) من المستلزمات الصحية وعدة نظارات كهربائية وأسرة كهربائية وعدد (6) عمليات جراحية وغيرها من خدمات صحية مثل التنويم والعلاج الطبيعي وغيرها، وإضافةً إلى ذلك تعاونت الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية مع الجمعية السعودية الخيرية لمرض الزهايمر وذلك لتوفير المستلزمات الصحي لمرضى الزهايمر بعدد يقارب (118) من المرضى، وسداد أتعاب العاملات ونحوها من رسوم.

ISSN: 2706-6495

توجد لهذه المنظمة غير الحكومية العديد من الشراكات مع المنظمات الطوعية الأخرى ومنها، الشراكة مع جمعية سفراء التطوع، حيث قامت هذه المنظمة غير الحكومية في توزيع صناديق الفرح على الأيتام (وهي عبارة عن هدايا تقدم لهم) لرفع معنوياتهم وتشجيعهم على التعلم والاستمرار، وغيرها من شراكات عديدة جداً حيث لدى جمعية الفيصلية الخيرية النسوية ما يقارب (25,000) شراكة مع جهات أخرى لتنظيم العديد من الحملات أو الخدمات المتنوعة المقدمة للمستفيدين، وهذه المنظمة تقدم خدمات الإسكان التنموي لعدد يقارب (900) من المستفيدين وإجمالي عدد الأسر المستفيدة لذلك يقارب (175) أسرة، وعدد العقارات والوحدات السكنية المخصصة لذلك (11) عقار و (10) وحدات سكنية، وهي تعد مباني كبيرة لتغطي احتياجات المستفيدين، كما أن هذه المنظمة غير الحكومية تقوم عبر "برنامج تقدم" بتوفير سبل لتدريب المستفيدين والذي عددهم (316) وتقديم غيرها من برامج التعليم العالي والأنشطة والتسويق وبرامج تمكين الشابات والشباب بعدد مستفيدين يصل (159) ودورات حرفية برقم (130) مستفيد.

3.2.3. مؤسسة الجميح الخيرية.

تلعب الجمعيات الخيرية دور قوي وفعال في المملكة العربية السعودية، وتؤسس هذه الجمعيات أو المؤسسات الخيرية لعدت أغراض وأنشطة وأهداف، وعليه يتم النظر أولاً على مؤسسة خيرية أسستها أسرة الجميح وهي مؤسسة الجميح الخيرية، وهذه المنظمة غير الحكومية تسعى على العمل الخيري المحلي الشامل في المملكة العربية السعودية، حيث تقوم بدعم مختلف الجهات الخيرية الأخرى معنوياً ومادياً، كما تركز على عقد شراكات مع جهات أخرى لتنظيم مشاريع خيرية تفيد بها المحتاجون.

قامت هذه المنظمة غير الحكومية في سنة 2017م بإنشاء (880) مشروعًا والتي استفاد منها ما يزيد عن (2,800,000) مليونين وثمانمائة ألف مستفيدًا في جميع مناطق المملكة العربية السعودية وكان التركيز الأكبر في المشاريع في منطقة الرياض بنسبة (26%) ويليها منطقة مكة المكرمة بنسبة (18%) والمنطقة الشرقية بما يعادل (10%) ومنطقة عسير بما يعادل (10%) وتفاوت باقي النسبة على المناطق الأخرى في المملكة العربية السعودية.

تركز هذه المنظمة غير الحكومية على أربعة مجالات أساسية وهي: المجال الثقافي والمجال التربوي والمجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي وسيتم التفصيل عنها على النحو التالي:

- أولاً المجال الثقافي: ركزت به المؤسسة على ثلاث ركائز؛ زيادة المستوى الثقافي للأسرة والوعي الأسري، وتوضيح أعضاء الأسرة بواجباتهم وحقوقهم، وزيادة الإعتزاز والفخر بالهوية الإسلامية. وعلى ضوئها قامت المنظمة غير الحكومية ب (32) مشروعًا في (11) منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية والتي استفاد منها قرابة (50,000) مستفيدًا.
- ثانياً المجال التربوي: حيث بذلت المؤسسة جهودها لتحقيق ثلاث ركائز؛ تعزيز القيم تحديداً القيم الأخلاقية لدى أعضاء الأسرة، وزيادة القيم الدينية لدى أعضاء الأسرة، وبشكل عام زيادة الثقافة التربوية، وعليه قامت مؤسسة الجميح الخيرية بإعداد (40) مشروع في (9) مناطق من مناطق المملكة العربية السعودية والتي استفاد منها عدد يزيد عن (700,000) مستفيدًا.
- ثالثاً المجال الاجتماعي: والتي بذلت المنظمة غير الحكومية جهودها لثلاث أهداف أساسية:

الإسهام في زيادة التكاتف والأسري، وزيادة الإهتمام بقيم وأساسيات الحياة الزوجية السليمة، والمبادرة في زيادة دور الأسرة الإيجابي تجاه المجتمع، وعليه قامت المنظمة ب (58) مشروعًا في (11) منطقة مختلفة من مناطق المملكة العربية السعودية، مما استفاد منها أكثر من (30,000) مستفيدًا.

- رابعاً المجال الإقتصادي: وهذا يعد المجال التي تركز عليه هذه المؤسسة الخيرية بشكل أكبر، وكانت أهداف هذا المجال الأساسية؛ لتعزيز قيمة الوسطية في ما يخص بالإنفاق الأسري، وفي تعزيز قيمة العمل والتكسب فيما أحله الله، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأسر، ولتحقيق تلك الأساسيات قامت المؤسسة ب (207) مشروعًا في (4) مناطق في المملكة العربية السعودية، مما استفاد منها أكثر من (20,000) مستفيدًا، نلاحظ أن عدد المشاريع في المجال الاقتصادي يعادل (66%) من عدد المشاريع المخصصة للأربعة مجالات مما يوضح تركيز المؤسسة على المجال الاقتصادي تحديداً.

لعل من الوجاهة النظر إلى أبرز المشاريع التي قامت بها هذه المنظمة، وذلك ابتداءً بمبادرة توفير أجهزة طبية للمحتاجين وهذه المبادرة قامت مع الشراكة بجمعية زمزم للخدمات الصحية الطوعية، وقام هذا المشروع في منطقة مكة المكرمة، و أسهم في توفير عدد يقارب (760) جهازًا للمحتاجين المرضى.

كما أسهمت المنظمة في تثقيف (2,500) فتاة ونساء شابات لتأهيلهم ولتيسير حصولهم على فرص عمل تتناسب بمؤهلاتهم وتطوير مهاراتهم لقيادة الأسرة ولتحقيق بطريقة غير مباشرة انسجام اجتماعي بين الفتيات والنساء الشابات في محافظة رفحاء. (السعودية، 2017م، ص33)

4.2.3. الجمعية الخيرية لمكافحة السمنة (كيل).

لعله من الملائم أيضاً ذكر الجمعية الخيرية لمكافحة السمنة (كيل)، حيث أن مشكلة السمنة متزايدةً جداً وتتسبب بالعديد من الآثار الصحية، حيث الأفراد المعرضين لمرض السمنة أكثر عرضةً للمشاكل الصحية الأخرى مثل مرض الضغط ومرض السكري وأمراض القلب وغيرها من الأمراض، إضافةً إلى تقديم الحلول المبنية على البراهين العلمية للحد من هذه البدانة، كما تهدف هذه المنظمة بشكل عام على تحقيق الآتي:(السعودية، 2016، ص9).

- تشجيع الأبحاث المختصة بالسمنة، سواءً الموضحة لأبعادها، أو الموضحة لتخطي البدانة.
- المساعدة الوقائية من مرض السمنة عبر ممارسة الرياضة والحركة والأكل الصحي، بحيث تغير نمط حياة أفراد المجتمع على تلك الأساسيات ليتغير للأحسن.
- النشر بشكل عام لغرض التوعية عن مخاطر السمنة وأسبابها وطرق الوقاية منها.
- التعاون مع الجهات المختصة وذلك لإعداد قوانين وأنظمة تساعد في تبني حياة متوازنة وصحية.

قامت هذه المنظمة غير الحكومية بالعديد من المؤتمرات والمشاركات والأعمال والبرامج للإسهام في نشر الوعي الاجتماعي بمرض السمنة وللحد منه، منها المشاركة في الندوة التوعوية للصحة بعنوان "التوعية الصحية والإعلام الجديد" في مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، وتنظيم ملتقى السمنة والغذاء، كما تعاونت المنظمة مع جمعية زهرة لسرطان الثدي وذلك بعمل معرض توعوي في جمعية النهضة، كما عملت محاضرة بموضوع "مخاطر السمنة" و "حملة الوزن الثقيل" وفعالية "نرتقي لنلتقي" وتنظيم برنامج " أنا رشيق" وغيرها، والتي تم تطبيقها في مناطق مختلفة في المملكة العربية السعودية (السعودية، 2016، ص11 – 13)

5.2.3. جمعية البر الأهلية بالرياض

سيتم النظر إلى جمعية البر الأهلية بالرياض والتي تعد من أقدم الجمعيات الخيرية في الرياض حيث تم تأسيسها سنة 1392ه، وهي تعمل على معاونة ورعاية الأسر المحتاجة في مدينة الرياض عينياً ومادياً والعمل على تأهيلهم من خلال برامج نوعية مقدمة لهم نتيجة شراكات مع جهات ذات مسؤولية مجتمعية مانحة والداعمون والمبادرات الوطنية. كما تهدف هذه الجمعية إلى تحقيق الإسهام المجتمعي الفعال، والإسهام في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية، وزيادة مستوى رضا الجهات المتبرعة، وتفعيل شراكات وعلاقات استراتيجية بشكل مستمر، وتطوير مستوى الدراسات والبحوث الخاصة بالمستفيدين، والعمل على تعزيز التطوع والمشاركة الاجتماعية، وتزويد خدمات رعاية متميزة وتحسين كفالة الأسر، وغيرها العديد من الأهداف التي تسعى لها والتي تبلغ (16) هدفا (السعودية، 2021م، ص 15 – 18)

من أبرز مجهودات هذه المنظمة أنها كانت نواة لتأسيس جمعيات خيرية كبرى أخرى، حيث انبثقت منها، على سبيل المثال لا الحصر؛ جمعية الإمام محمد بن سعود بالدرعية، وجمعية ابن باز للتنمية الأسرية، وجمعية الملك سلمان للإسكان التنموي، وجمعية إنسان، وغيرها من الجمعيات التي ساهمت جمعية البر الأهلية بالرياض بشكل كبير على إنشائها. كما أن هذه المنظمة غير الحكومية تعد من أكثر الجمعيات سعياً إلى تقديم دعم مباشر للمحتاجين حيث يبلغ عدد المستفيدين المسجلين في الجمعية (5,340) أسرة و (14,876) شخصًا، وتستهدف الجمعية في تقديم خدماتها إلى: أسرة مريض، وأسرة ذوي الاحتياجات الخاصة، والمطلقات والمعلقات والأرامل، وأسرة عاجزه، وأسرة سجين. وعليه، تقدم هذه الجمعية بعض المشاريع الدائمة وتتشكل في الدعم الشهري للأسر المسجلة مبلغ قدره (3,887,964) ما يقارب الأربع مليون ريال، والمساعدات العينية والتي تعادل (26,796,271) مليون ريال والتي تسدد سنوياً (السعودية، 2021م، ص18-19) وهذا ما يميز هذه المنظمة غير الحكومية حيث أنها تقدم مبالغ عالية جداً للأسر المحتاجة ولديها مشاريع دائمة للسعي على تقليص نسبة المحتاجين وتأهيلهم.

4. الخاتمة

كما تبين في مضمون هذا البحث، المنظمات غير الحكومية تلعب دور فعال وبالغ الأهمية في تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدول الإنساني وتطبيقهما، حيث تعد هذه المنظمات كيانات أساسية مكونة للمجتمع الدولي، بالإضافة إلى كيانات اعتيادية أخرى كالمنظمات غير الحكومية الحكومية والدول والإتحادات، وسبب إكتساب المنظمات غير الحكومية هذا الدور الهام جداً يعود إلى مجهوداتها ونشاطاتها الميدانية في جميع أنحاء العالم لغاية حماية حقوق الإنسان واحترامها وتطويرها لتواكب التقدم الحضاري المشهود في زمننا الحالي، حيث يتم تطوير هذه المنظمات وهذه القوانين بشكل مستمر، كما أن هذه المنظمات غير الحكومية قد حلت محل الدول في مواقف ميدانية عديدة تتشكل في صور عديدة؛ مثل توفير حماية الأفراد التي لم تستطع الدول في الكثير من الأحيان بتوفيرها. ونظراً إلى الدور الفعال الذي تلعبه تلك المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان وتنفيذ القانون الدولي وتطبيقه؛ لاسيما وأنها تستمد أساسها القانوني من المواثيق الدولية العالمية والإقليمية، حيث تطبيق هذه الأنظمة وتطبيقها بالشكل السليم يجعل عملية المنظمات غير الحكومية أكثر إنسياباً وسلاسة.

تعقيبا على ما سبق ذكره، فإنه يوجد عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الفعالة في المجال الإنساني، وتم التدقيق وإختيار أمثلة حية عن أبرز تلك المنظمات غير الحكومية، ففي الشق الخاص بالمنظمات غير الحكومية لاحظنا جهود؛ الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة الرعاية الدولية،

وغيرها من منظمات غير حكومية دولية تم الإشار إليها مثل منظمة العفو الدولية وغيرها. وهذه المنظمات المستقلة عن التدخل الحكومي تم تأسيسها لغرض الإستجابة والتلبية بالإحتياجات الإنسانية، وجهودها الملحوظة والملوسة والجهاد الإعلامية الداعمة لها حتى في أراضي النزاع لتغطية جهود هذه المنظمات يجعلها بلا شك تلقى ترحيب كبير على الساحة الدولية وإقبال عالي جداً بالرأي العام، وهذه المنظمات ترتكز على مبدأ الإنسانية والعالمية والتطوع والحياد وعدم التحيز وتضع لنفسها مبادئ لضمان سير عملها الإنساني.

كما تم توضيح دور هذه المنظمات غير الحكومية سواءً في أراضي النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية أو أراضي السلم المفتقرة للأساسيات الإنسانية الأساسية وغيرها من مواطن تاريخية عديدة تشهد الدول تدخل هذه المنظمات غير الحكومية فيها وإغاثة المحتاجين في جميع أنحاء العالم دون تمييز شخص عن الآخر، حيث تسعى هذه المنظمات إلى تقديم المساعدات الإنسانية وحماية حقوق المدنيين، حيث تعمل هذه المنظمات بشكل مستمر على إرسال البعثات الميدانية لغرض رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتأثير على الرأي العام والإسهام في وضع حد لهذه الإنتهاكات من خلال الضغط على الجهات المسؤولة وذكر نقاطها وآرائها وبحوثها ودراساتها في المؤتمرات الدولية، وفي أراضي النزاع تساهم بشكل مباشر بدور حماية ضحايا النزاعات المسلحة سواءً على الصعيد المحلي أو الدولي.

كما لاحظنا في أعمال بعض تلك المنظمات غير الحكومية أنها ليست فقط تعمل لحل مشكلة ما في الزمن الحالي، بل تبادر في إنشاء خطط إستراتيجية وبديلة لغرض تلبية حاجة المحتاجين المستقبلية عبر الدور الوقائي الذي تلعبه تلك المنظمات، كما الدور الرقابي الذي تلعبه تلك المنظمات غير الحكومية حيث تراقب تطبيق الدول لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدول سواءً في أوقات السلم أو أوقات النزاع المسلح.

1.4. النتائج

توصل هذا البحث إلى العديد من النتائج والتي تتشكل في التالي:

1.1.4. فيما يخص المنظمات غير الحكومية الدولية:

- على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية الدولية اكتسبت وامتازت بالصفة الدولية، إلا أنها منظمات تأسست تحت مظلة القانون الداخلي للدول وتلتزم بالقوانين المحلية التي تأسست داخلها حيث تختلف التشريعات الوطنية بطبيعة الحال من بلد إلى آخر، مما يعني أنه لا يمكن توحيد الكيان القانوني الخاص بالمنظمات غير الحكومية، وقد يكون هذا أحد أسباب تراوح وتكاثر تعريفات المنظمات غير الحكومية وعدم وجود تعريف موحد وشامل لهذه المنظمات على الرغم من جهود الباحثين والفقهاء المستمرة منذ العديد من السنين.
- تعد هذه المنظمات غير الحكومية غير الحكومية من أهم المتغيرات التي تبلورت على صعيد المجتمع الدولي حيث سلفاً كان مقتصر على المنظمات غير الحكومية والدول فقط، فدخول هذه المنظمات على هذه الساحة يدفع هذه الدول إلى وضع أساسيات وآليات تضمن بها تطبيقها على قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما أنه زادت إستفادة الدول بمقترحات المنظمات غير الحكومية بشكل أكثر مباشرة، والتصريح بالشخصية القانونية الدولية لهذه المنظمات ييسر عليها القيام بمهامها ويحدد حقوقها والتزاماتها بشكل أكثر وضوحاً.

- أن الدور الميداني الذي تلعبه هذه المنظمات غير الحكومية لا يشمل فقط مساعدة المحتاجين، بل يتمثل في رصد وكشف الانتهاكات القائمة على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مما يتيح للمنظمات غير الحكومية الضغط على الدول في ممارساتها اللاإنسانية والتي تنتهك حقوق الإنسان عبرها.
- على الرغم من كون هذه المنظمات غير الحكومية غير ربحية ولا تسعى للربح، إلا أن ميزانية أبرز هذه المنظمات عالية جداً حيث تصلها عبر العديد من الجهات الداعمة والتي أكثرها عطاءً هي الدول الأعضاء في ميثاق جنيف والإتحاد الأوربي.

2.1.4. فيما يخص المنظمات غير الحكومية المحلية (في المملكة العربية السعودية):

- تركز المنظمات غير الحكومية في المملكة العربية السعودية على دور حماية الأفراد وتلبية احتياجاتهم عبر جمعيات ومؤسسات خيرية والتي تشمل احتياجاتهم الصحية والطبية والأساسية والاجتماعية وغيرها، ولكن لا تلعب دور فعال في التأثير على آراء الجهات الحكومية، كما أنه لا يوجد منظمات خيرية محلية معتمدة على مبدأ التمويل الذاتي وغالبيتها يعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، ويصعب القول أن هذه المنظمات غير الحكومية مستقلة بشكل تام عن الحكومة.
- كما أنه يصعب التفرقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وذلك لعدم وجود لفظ صريح يفصل بين المنظمتين، على عكس المنظمات غير الحكومية غير الحكومية حيث يربط بهم لفظ (منظمة غير حكومية / NGO – non governmental organization) وعند النظر إلى أعضاء هذه المنظمات لا يمكن معرفة كون أحد الأعضاء يعمل لدى جهة حكومية أم لا، ولا يمكن التأكد بشكل تام أنها فعلاً منظمة غير حكومية حسب الخصائص والسمات الملتصقة بالمنظمات غير الحكومية.
- بالنظر إلى الجمعيات والمؤسسات "الأهلية" وبالرجوع إلى نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية يتبين لنا أن مصطلح "الأهلية" لا يعكس كون الجمعية أو المؤسسة منظمة غير حكومية بناءً إلى ما سبق شرحه، بل أنه يوجد عدت منظمات حكومية تحت سقف جمعية أو مؤسسة أو لجنة "أهلية".

2.4. التوصيات

بناءً على ما سبق ذكره وملاحظته يوصي هذا البحث بالتالي:

1.2.4. فيما يخص المنظمات غير الحكومية الدولية:

- يتطلب وضع آليات تتيح للأفراد والجماعات والجهات الأخرى بالضغط على الدول الموجهة شتى أوجه الإنتقادات على المنظمات غير الحكومية الدولية، وذلك حين تنشر تقارير وبحوث موضحةً فيها أوجه انتهاك تلك الدول بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- لعله من الوجاهة أن تقوم هذه المنظمات غير الحكومية الدولية باعتماد مبدأ التمويل الذاتي والذي تطبقه البعض منها الرافض أن يستقبل تمويل من جهة حكومية، حيث تمويلها من الجهات الحكومية بطبيعة الحال يتبع للجهات الحكومية بشكل أو بآخر والتأثير على تلك الجهات الدولية غير الحكومية سواءً على آرائها أو أبحاثها أو تقاريرها أو طبيعة أعمالها بشكل عام، كما أنه يعرض هذه المنظمات غير الحكومية الدولية للإنتقادات من الأفراد والجهات الأخرى نتيجة قبولها للتمويل الحكومي.

- يتطلب تكثيف جهود المنظمات غير الحكومية غير الحكومية في شأن حماية الإعلاميين حيث يموت العديد منهم سنوياً في سعيهم على توثيق أراضي النزاع المسلح وتوضيح الدور الفعال الذي تلعبه تلك المنظمات في دورها الإغاثي.

2.2.4. فيما يخص المنظمات غير الحكومية المحلية (في المملكة العربية السعودية):

- وضع نظام قانوني يفصل به المنظمات غير الحكومية عن المنظمات الحكومية أو تعديل نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية غير الحكومية ليقتصر ويشمل فقط على المنظمات غير الحكومية.
- يتطلب من الجمعيات والمؤسسات وغيرها من الجهات غير الحكومية ذكر في تقاريرها السنوية لفظ (منظمة غير حكومية / NGO – non governmental organization) حيث لا يمكن بشكل قطعي معرفة كون هذه المنظمة حكومية أو غير حكومية.
- توثيق التقارير المالية الصادرة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية (سواء أهلية أو لا) بتقرير من محاسب مالي ليتبين صور التلاعب والتحايل التي قد تحصل والعياذ بالله من بعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية.

5. المراجع

1.5. المراجع العربية

1. بالطو أحمد، (2019). مبادئ حقوق الإنسان في أنظمة المملكة العربية السعودية والإعلانات والمواثيق الدولية، الشقري للنشر وتقنية المعلومات.
2. الزوبعي شهاب، (2014) الحماية الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.
3. الصقور صالح، (2012) الإعلام والتنشئة الاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع.
1. حسونة نسرين، (1436ه). حقوق الإنسان المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر.
2. مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (2005). الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سلسلة التدريب المهني العدد رقم 12، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف.
3. الوزان عدنان، (1433ه). خصائص حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وضماناتها، مؤتمر مكة الرابع عشر.
4. نصار وليام، (2008) مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.
5. مراد أمنية، (2018) الحماية القانونية للاجئين في ظل القانون الدولي، المركز الديمقراطي العربي.
6. عاشور سالي، (2018) المنظمات غير الحكومية الدولية تعريفها وخصائصها وسماتها التنظيمية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الأول، يناير.
7. محسن إيمان، (2005) المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر، العدد 4.
8. سعد الله عمر، (2009) المنظمات غير الحكومية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، الجزائر.
9. فرج الله، (2000) كتاب سمعان بطرس، معهد البحوث والدراسات العربية.
10. قنديل أماني، (2000) المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

11. الشبراني علي. (2009) الخدمة الاجتماعية والطبيعة النائية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
12. صديق فوزي، تأملات وملاحظات في القانون الدولي الإنساني.
13. الصقور صالح، (2016) المنظمات غير الحكومية الإنسانية والإعلام الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع.
14. معمر إبراهيم، (2010-2011). دور المنظمات غير الحكومية غير حكومية في حماية حقوق الإنسان.
15. حمشي زينب، (2015) دور المنظمات غير الحكومية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، جامعة أم البواقي.
16. مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (2010) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات، سلسلة التدريب المهني العدد رقم 4، نيويورك وجنيف.
17. السعيد برابح، (2016) دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، جامعة سكيكدة العدد الأول.
18. السعيد برابح، (2010) دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان.
19. ماهرآغا وهيب، (2022) دور المنظمات غير الحكومية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد الثالث، العدد الأول.
20. الشافعي بشير، (1974) التنظيم الدولي في السلم والحرب، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثانية.
21. الحماوي محمد، (2013) دور المنظمات غير الحكومية لحماية حقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.
22. منصوري كمال، (2006) المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي، مجلة علوم انسانية السنة الرابعة العدد 30.
23. سمك نجوى وعابدين صدقي، (2002) دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة،
24. الشكري علي، (2003) المنظمات غير الحكومية الإقليمية المتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
25. حمزة غسان، (2002) العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت.

2.5. المراجع الإنجليزية:

- FIDH annual report, represents 164 human rights organizations on 5 continents, 2011.
- Annual report, Doctors Without Borders, 2012.
- CARE International UK Annual Report, Courage, Hope, Justice, 2019/2020.
- Reporters Without Borders, Annual report 2013.
- International organizations, A. N. Chumakov.
- International humanitarian law 31 December 1998 Y.Sanzoz, The International Committee for the Red Cross as guardian.
- ST/SGB/1999/13

- Schreur Christoph "the waning of the sovereign state: toward a new paradigm for international law" European journal of international law 1993.
- Slaaughter Anne, International Law and International Relations.
- D.Reimann Kim, A View from the Top: International Politics, Norms and the Worldwide Growth of NGOs, Political Science Faculty Publications 2006.

3.5. المعاهدات والاتفاقيات والمحاكم والتقارير والمراجع الأخرى:

1. مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية، محكمة العدل 1996.
2. معاهدة جنيف لعام 1864 وعام 1906.
3. معاهدة لاهاي لعام 1907.
4. البروتوكول الأول والثاني.
5. تعليق رقم 29 عام 2001 بشأن حالات الطوارئ فقرة (3) بالمادة (4) وتعليق رقم 31 عام 2004 بشأن طبيعة التزام القانون المفروض على الدول الأطراف في العهد فقرة (11).
6. اتفاقيات اللاجئين بعام 1933 وعام 1936.
7. اتفاقية المجلس الأوربي في فرنسا بمدينة ستراسبورغ 1986.
8. الوثيقة (WSIS/PC-1/DOC/3-A)، مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة، 2002.
9. المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997.
10. التقرير السنوي الخاص بجمعية الفيصلية الخيرية السنوية، سنة 2021م.
11. التقرير السنوي الخاص بجمعية أصدقاء القلب الخيرية، تصريح رقم (79)، بسنة 2021م.
12. التقرير السنوي الخاص بمؤسسة الجميح الخيرية، سنة 2017م.
13. التقرير السنوي الخاص بالجمعية الخيرية لمكافحة السمنة كيل، سنة 2015 – 2016.
14. التقرير السنوي الخاص لجمعية البر الأهلية بالرياض، سنة 2021م.
15. التقرير السنوي الخاص بجمعية المدينة المنورة الأهلية لتنمية المجتمع 2021م.
16. التقرير السنوي الخاص بجمعية البر الأهلية بمحافظة رابغ 2021م.
17. التقرير السنوي الخاص بجمعية البر الأهلية بسحر آل عاصم 2021م.
18. التقرير السنوي الخاص تنمية لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية بحي النخيل 2019م.
19. اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الإختياري، 2002.
20. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، 1966.

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الباحث/ معتز خالد عبد الله العيسى، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.51.18